استراتيجية دبلوماسية للتحرّر الوطني

مجموعة فلسطين الاستراتيجية
حزيران 2015

قائمة المحتويات

I. مقدمة..... 5
II. المشكلة في مطالبة فلسطين لمكانة الدولة..... 7
III. لماذا هناك حاجة لاستراتيجية اعتراف جديدة..... 10
IV. معضلة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة 15
V. مزايا طلب الانضمام إلى الكومنولث..... 19
VI. صياغة قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة..... 26
VII. تحسين الاستفادة من الجمعية العامة للأمم المتحدة 30
VIII. الكونغرس الأمريكي والمحكمة الجنائية الدولية..... 31
IX. هل هناك دور لمحكمة العدل الدولية؟..... 32
X. استراتيجية اليوم السابق واليوم اللاحق..... 40
XI. ضرورة وجود استراتيجية إعلامية فعالة..... 42
XII. خيارات فلسطين: الحذر أم المواجهة؟ 44
XIII. الاستنتاجات..... 53
XIV التوصيات 55

الملخص التنفيذي

- إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق محفوظ بموجب القانون الدولي، ومرتبط بحق الشعب الفلسطيني بالاستقلال في دولة فلسطين. لكن من الواضح أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتفاق سياسي مع إسرائيل. لا يمكن لأي جملة من الاعترافات المتبادلة ثنائياً أو لعدد من قرارات مجلس الأمن أو من محكمة العدل الدولية أو من المحكمة الجنائية الدولية أن تجعل فلسطين مستقلة ما لم تُنه اسرائيل الاحتلال. لذلك، يجب أن يكون الهدف من أي استراتيجية هو تغيير ديناميكيات القوة القائمة التي تجعل من أي تسوية تفاوضية ينجم عنها دولة فلسطينية مستقلة أمرا مستحيلا. وهذا ينطوي على ممارسة الضغط على إسرائيل من خلال استخدام عدد من الأدوات الواردة في هذه الورقة. إن الغرض من ممارسة هذا النفوذ هو جعل أي اتفاق على الوضع النهائي بمثابة أقل الخيارات سوءا بالنسبة لإسرائيل.

- ينبغي على القيادة الافتراض بأن خلاف نتنياهو مع إدارة اوباما هو خلاف مؤقت. لذا يتوجب على القيادة استغلال هذا الخلاف فورا كي تسمح الولايات المتحدة بصياغة قرار في مجلس الأمن ولكي تعمل القيادة بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وحلفائها خلال السنة ونصف السنة المتبقية من إدارة اوباما. كما يتحتم على القيادة أن تعمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والممثل الأعلى للاتحاد الاوروبي وروسيا لكي تقوم الولايات المتحدة بدعم القرار. ينبغي على القيادة أن تستوضح من اوباما حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستمر في معارضة استراتيجية فلسطين للحصول على مكانة دولة حيث أن الولايات المتحدة كانت تعارض انضمام فلسطين إلى المعاهدات وإلى وكالات الأمم المتحدة.

- نظرا إلى تصريح نتنياهو بأنه لن يكون هناك دولة فلسطينية طالما هو رئيسا للوزراء، ينبغي على القيادة الفلسطينية أن تسأل الدول الاوروبية عن الظروف التي يمكن أن يعترفوا فيها بدولة فلسطينية وما إذا كانوا سيتبنوا توصيات البرلمان الاوروبي الداعية إلى "الاعتراف بالتوازي مع المفاوضات" من أجل المساعدة في إطلاق عملية سلام ذات مغزى أكبر. ينبغي أن يكون هدف الدبلوماسية الفلسطينية هو الاستمرار في تشجيع دول الاتحاد الاوروبي الداعمة لفلسطين بالسير على خطى السويد والفاتيكان، وتوظيف حجج السويد والفاتيكان التي تبرر اعترافهم بفلسطين لتشجيع دول أخرى لتقوم بالمثل. يتحتم على القيادة التقدم بطلب

للانضمام إلى دول الكومنولث واستعمال هذا كمنتدى من أجل السعي وراء اعترافات إضافية.

- تحتاج القيادة إلى خطة احتياطية. لا يمكن الاكتفاء بقرار لمجلس الأمن ينادي بضرورة حل الدولتين للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ويدعو دول اوروبا الغربية إلى المزيد من الاعترافات. حان الوقت لتبني نهج يميل أكثر إلى المواجهة (مع عدم التفريط بالسلمية) ومن أجل التفكير مليا ببعض الأفكار المطروحة في هذه الورقة. إن حل الدولتين يلفظ أنفاسه الأخيرة وإن الاختيار ما بين نهج المواجهة أو النهج الحذر قد لا ينقذه، ومع هذا يبقى نهج المواجهة المباشرة هو الخيار الأمثل لتغيير الأمور إلى درجة تكفي لقلب الديناميكيات وإعطاء خيار الدولتين فرصة أخيرة للنجاح. ينبغي على القيادة أن تضع جميع افعالها من الآن فصاعدا في إطار الضغط الممكن ممارسته ضد إسرائيل من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

- يجب على القيادة أن تستفيد من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل أكبر من خلال دعوتها لتقديم طلب إلى مجلس الأمن من أجل إعادة النظر في طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة كما تم في عام 2011 ومنح حقوق إضافية لفلسطين في الجمعية العامة ووضع "قائمة سوداء" للأفراد والشركات التي تدعم الاحتلال ومشروع الاستيطان غير القانوني. ينبغي ايضا الطلب من الجمعية العامة إصدار قرار يصر على أن تنهي إسرائيل الاحتلال والطلب من الجمعية العامة أن تشرك محكمة العدل الدولية من خلال السعي وراء رأيا استشاريا حول تداعيات الاحتلال غير القانوني وقانونية فرض العقوبات.

- من أجل الاستفادة بشكل أكبر من المحاكم الدولية، تحتاج القيادة إلى خطة لمرحلة ما بعد الرأي الاستشاري. يجب لهذه الخطة أن تشمل استراتيجية إعلامية متماسكة وفعالة من أجل التغلب على الفشل الذي حصل من عدم استغلال الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 9 تموز (يوليو) 2004. يجب على القيادة توطيد علاقات عمل أوثق مع الفلسطينيين في الشتات وخاصة لمساعدتها في التواصل مع وسائل الإعلام. وسواء كنا نتحدث عن العالم الناطق باللغة الإنجليزية أو العربية أوالإسبانية أو الفرنسية، يمكن لفلسطينيي الشتات الانخراط بفعالية مع مجتمعاتهم المحلية بشكل أكبر من القيادة في رام الله، حيث أن هذه الجماهير والمجتمعات المحلية هي أكثر تقبلا للهجات والوجوه المألوفة لديها. إضافة إلى ذلك، ينبغي على القيادة الانخراط مع فلسطينيي الشتات وحركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (حركة بي دي اس BDS) حيث يمكنهم مساعدة القيادة في تنظيم الجولات لإلقاء المحاضرات والتحدث أمام

الجماهير والتواصل الإعلامي والتحدث في الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية والبرلمانات وأماكن عامة أخرى.

- ينبغي أن تعمل القيادة بشكل وثيق مع حماس والجهاد الاسلامي ولجان المقاومة الشعبية، ومجموعات أخرى من هذا القبيل، لتشرح لهم أهمية الاستراتيجية الدبلوماسية وكيف أن العنف سيصب في مصلحة نتنياهو فقط. كما ينبغي على القيادة تكرار هذا الموقف في اجتماعاتها مع نظرائها الأميركيين والأوروبيين. البديل عن حل الدولتين وفشل الاستراتيجية القانونية الواردة في هذه الورقة لتحقيق حل الدولتين يمكن أن يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة مضطربة أصلا. إن لم يستطع الفلسطينيون استخدام استراتيجيات سلمية لإنهاء الاحتلال فإن فشل العمل الدبلوماسي والقانوني والشعبي قد يكون له عواقب وخيمة.

I. مقدمة

1. تمت صياغة هذه الورقة بتفويض من مجموعة فلسطين الاستراتيجية كجزء من التفكير الاستراتيجي الذي وجّه وثيقة الاستراتيجية لمرحلة ما بعد اوسلو. تتوسع هذه الورقة في القضايا المتناولة في تلك الوثيقة وتضع استراتيجية دبلوماسية لتأخذها القيادة الفلسطينية بعين الاعتبار في سعيها للحصول على استقلال فلسطيني في الفترة المتبقية من إدارة اوباما. تبدأ الورقة بالنظر إلى مختلف الخيارات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الاستقلال بحلول عام 2017 وهذه الخيارات تتراوح بين واحد من نهجيْن إما نهج المواجهة المباشرة أوالنهج حذر، وتعبّر هذه الورقة بحذر عن تفضيلها للنهج الأول.

2. تفحص الورقة مطالبة فلسطين بالحصول على صفة الدولة، وتشرح انه بالرغم من الاعتراف بفلسطين من قبل 135 دولة وانضمام فلسطين إلى المعاهدات وقبولها في منظمات دولية، فإنه لا يزال هناك تحدٍّ لمكانة فلسطين كدولة كونها غير مستقلة. ومن أجل التغلب على هذا التناقض الذي تدعي فلسطين فيه بأنها دولة مع أنها محتلة من قبل إسرائيل، يتم تقديم عدد من المقترحات العملية لتغيير صفة فلسطين وممارسة الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال حتى تستدرك إسرائيل بأن الحل التفاوضي هو أقل الخيارات سوءا بالنسبة لها.

3. من أجل تعزيز مطالبة فلسطين لتكون دولة ووضع المزيد من الضغوط على إسرائيل لتنضم إلى طاولة المفاوضات، فمن الواجب على القيادة الفلسطينية التصرف بحصافة وفعل كل ما في وسعها لإستجلاب اعترافات إضافية من دول أخرى وخاصة في اوروبا الغربية، وبشكل غير مباشر من دول أخرى من خلال إطلاق حملة جديدة للحصول على مكانة دولة. بالتحديد، ينبغي على القيادة أن تستغل تصريحات نتنياهو المعارضة لإقامة دولة فلسطينية لوضع ضغط على فرنسا والمملكة المتحدة للاعتراف بفلسطين الآن. كما ينبغي على فلسطين أن تفكر بتقديم طلبات للانضمام إلى منظمة الإنتربول ومؤسسة دول الكومنولث وجمعيات دول الكومنولث قبل تقديم طلب مشترك للانضمام إلى أمانة الكومنولث. يتم الحديث عن الاختلافات بين الأمانة والمؤسسة وجمعيات الكومنولث في الورقة بالإضافة إلى عملية الانضمام.

4. تقدم الورقة بعد ذلك المشورة حول صياغة قرارات للأمم المتحدة. هذا مهم وخاصة لوجود مؤشرات حديثا من واشنطن تفيد بأنها قد تكون مستعدة لاعتماد قرار مخفف في مجلس الأمن حول معايير حل الدولتين.

5. كتدبير احترازي، ينبغي على القيادة أن تتخذ الخطوات اللازمة لصياغة قرارين للجمعية العامة من قبل مجموعة عمل من الخبراء لمتابعة قرار مجلس الأمن. الغرض من قرار الجمعية العامة الأول هو إنهاء الاحتلال في حال رفض إسرائيل للدخول في مفاوضات ذات مغزى لتحقيق حل الدولتين على أساس معالمها منذ وقت طويل - أي انسحاب إلى حدود ما قبل 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين والتوصل إلى حل عادل وشامل لجميع قضايا الوضع النهائي - كما هو موصوف في قرار مجلس الأمن. الغرض من قرار الجمعية العامة الثاني هو طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية للدول والمنظمات الدولية حول استمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين على الرغم من اعتماد قرار الجمعية العامة الذي يدعو إسرائيل لإنهاء الاحتلال.

6. باختصار يتم تناول انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في هذه الورقة. ينبغي على القيادة أن تفكر في تعيين مستشار قانوني ذو خبرة لإسداء النصيحة لفلسطين وتمثيلها في المحكمة وتأسيس لجنة وطنية للتحقيق تتألف من مستشارين خبراء محليين ودوليين للنظر في الادعاءات بارتكاب جرائم حرب في فلسطين منذ يونيو 2014. يجب على القيادة أن تصر على أن يكون بين المستشارين الذين يتم تعيينهم مزيج جيد من المحامين الدوليين والفلسطينيين، بما في ذلك مزيج من الممارسين والأكاديميين.

7. تُقتَرَح مجموعة أولية من التوصيات في نهاية الورقة.

II. المشكلة في مطالبة فلسطين لمكانة الدولة

8. تدعي فلسطين أنها دولة وهناك اعتراف بها على نطاق واسع في المجتمع الدولي، ولكنها ليست مستقلة. الاستقلال يتطلب السيطرة الفعالة على الأراضي بما يفرض إقصاء وجود أي دولة أخرى، وهذا شيء لا يمكن لفلسطين ممارسته وإظهاره لأن أراضيها لا تزال محتلة من قبل إسرائيل. فلسطين ليست عضوا في الأمم المتحدة وما زالت إسرائيل وبعض الدول الغربية الأخرى تختلف حول مطالبة فلسطين لمكانة الدولة، بالرغم من عضوية فلسطين في اليونسكو واعتماد قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو وانضمام فلسطين إلى المعاهدات.

9. للتغلب على التناقض الكامن الذي تدعي فلسطين فيه أنها دولة في حين أنها لا تزال تحت الاحتلال، سيكون على القيادة أن تصيغ حجة قانونية مفادها أن فلسطين برزت كدولة تحت الاحتلال، وأنها اكتسبت صفة الدولة على الرغم من انعدام استقلالها. إن مثال الكويت والذي كثيرا ما يستشهد به الزعماء الفلسطينيون، يختلف إلى حد كبير عن وضع فلسطين. احتلت الكويت وضمّها العراق في عام 1990 عندما كانت الكويت موجودة أصلا كدولة مستقلة لعدة عقود قبل أن يتم غزوها وضمّها من قبل العراق. وكان قد تم قبول الكويت كعضو كامل في الأمم المتحدة بتاريخ 14 مايو 1963.

10. قد تبدو حجة إبراز فلسطين كدولة تحت الاحتلال على انها تناقض في الالفاظ – وهي فعلا كذلك. ولكن هذا ما يحدث. يتم التأسيس لفلسطين كدولة على الورق من أجل تأكيد استقلالها على أرض الواقع.

11. من المهم التأكيد على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكنها إنشاء دولة من خلال إصدار قرار واحد على الرغم من أنها يمكن أن تلعب دورا في الاعتراف الجماعي من عدمه. كل ما أنجزته الجمعية العامة للأمم المتحدة من إصدار قرارها في 29 نوفمبر 2012 هو الإشارة للمجتمع الدولي بأن فلسطين مُنحت صفة دولة مراقب غير عضو في منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي فإن القرار يُمكّن فلسطين من الانضمام إلى المعاهدات التي تطبّق "صيغة جميع الدول"، بينما عضوية فلسطين في اليونسكو تتيح لها الانضمام إلى المعاهدات التي تُطبّق "صيغة فيينا ". ولكن وظيفة الوديع في تسجيل معاهدة ليست سوى شرط إجرائي وهذا لا يمس وضع كيان يدعي أنه دولة. لذا، فعلى الرغم من أن المجلس الاتحادي السويسري قد قبل انضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف بصفته الوديع، لم تقم سويسرا بالاعتراف بفلسطين.

12. إضافة إلى ما سبق، من غير الواضح مدى اختلاف حكومة دولة فلسطين ككيان قانوني عن منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية. سيكون من المفيد إذا

قام المجلس التشريعي لفلسطين بصياغة دستور أو تقديم قانون أساسي معدّل بحيث يوضح إلى أي مدى دولة فلسطين تُعتَبَر كيان قانوني مختلف عن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. إن القيام بهذا التمييز مهم لأن السلطة الفلسطينية تسيطر على أقل من نصف الأراضي التي تطالب بها منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية ولا تسيطر على أي من الأراضي التي تطالب بها المنظمة في القدس الشرقية. في الوقت الحاضر، ليس لدى منظمة التحرير الفلسطينية سيطرة تذكر في قطاع غزة. إضافة لهذا، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تقييد نفوذ السلطة الفلسطينية في الأراضي التي تديرها السلطة في عدد من المجالات بما في ذلك الضرائب والقانون والشؤون الخارجية والدفاع، كنتيجة للاتفاقات التي ابرمتها المنظمة مع إسرائيل. سيكون من المفيد إذا أمكن الحصول على قدر أكبر من الاتحاد بين الضفة الغربية وقطاع غزة وزيادة الدمج في هياكل الحكم القائمة. حتى لو ادعت القيادة أنه تم تعيين منظمة التحرير الفلسطينية كحكومة مؤقتة لدولة فلسطين منذ عام 1988 ، المشكلة هي أن حماس ليست جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة لا تسيطر على قطاع غزة أو القدس أو مناطق (أ) و(ب) في الضفة الغربية.

13. إن الحجة بأن فلسطين ليست دولة مستقلة وأن وظيفة الوديع هي شرط إجرائي لا يمنح السيادة على الكيان الساعي وراء صفة الدولة هي حجة استعملتها كندا وإسرائيل والولايات المتحدة (وقد تريد القيادة أن تسعى في الحصول على استيضاح من الرئيس اوباما أو وزير الخارجية كيري حول ما إذا كان هذا لا يزال هو موقف الولايات المتحدة)، علما بأن الاحتلال لا يزال قائما وفي عامه الثامن والاربعين. إن هذا يضع القيادة الفلسطينية في مشكلة محيّرة، فهي ضعيفة إلى درجة لا تسمح لها بطرد القوات الإسرائيلية المسلحة من الضفة الغربية والذي سيكون ضروريا لدعم إدعاءا بالاستقلال وبنفس الوقت إسرائيل فإن غير مستعدة للانسحاب من الأراضي المحتلة لأن الحكومة الحالية تعارض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

14. من أجل اقناع اسرائيل للدخول في مفاوضات ذات مغزى بشأن حل الدولتين والتي تنتج عنها إقامة دولة فلسطينية مستقلة واتفاق بشأن جميع المسائل المعلقة، سيتوجب على القيادة الفلسطينية أن تمارس الضغط على إسرائيل ودعوة أصدقائها وحلفائها للقيام بالمثل. إن أحد الطرق لممارسة هذا الضغط هو زيادة الدعم لاقامة دولة فلسطينية داخل المجتمع الدولي. من أجل القيام بذلك، ينبغي على القيادة الشروع في حملة اعتراف جديدة ليتم تنفيذها بالتزامن مع التوصيات الأخرى المدرجة في نهاية هذا التقرير.

III. لماذا هناك حاجة لاستراتيجية اعتراف جديدة

15. بالإضافة إلى صياغة رؤية استراتيجية جديدة والنظر في التوصيات الواردة في نهاية هذا التقرير، يجب على القيادة التحلي بالحكمة وفعل كل ما في قدرتها لاستجلاب اعترافات إضافية، سواء اكانت هذه الاعترافات من دول أخرى أو بشكل غير مباشر من خلال السعي وراء العضوية في منظمات دولية إضافية. يجب أن تشرح فلسطين للمجتمع الدبلوماسي أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كان يتفاوض بسوء نية عن طريق إطالة المفاوضات لتحقيق مشروع اسرائيل الكبرى لحزب الليكود من خلال توسيع المستوطنات وضمّ الأراضي. وقد أعطيت هذه الحجة قدر أكبر من المصداقية نظرا لتصريحات نتنياهو أثناء إعادة انتخابه. في الوقت نفسه، يجب على القيادة الاستمرار في طمأنة المجتمع الدبلوماسي بأن فلسطين لا تزال منفتحة للمفاوضات ولكن فقط إذا وافق نتنياهو على معايير التفاوض على حل الدولتين مع الفلسطينيين على النحو المبين في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ووفقا للجدول الزمني الذي ينبغي على الرئيس عباس إعلانه.

16. تعتبر صياغة استراتيجية اعتراف جديدة على قدر كبير من الأهمية لأن مطالبة فلسطين بصفة الدولة تواجه العديد من الطعون في مختلف الولايات القضاية. أولا، قامت إسرائيل وكندا والولايات المتحدة بالتواصل مع المودع لديهم المعاهدات التي انضمت إليها فلسطين في نيسان (ابريل) وكانون الأول (ديسمبر) من 2014 واعلنوا أنه في رأيهم أن فلسطين ليست دولة ذات سيادة. ثانيا، لقد تحدّت هذه الدول مطالبة فلسطين بمكانة الدولة في مجلس الأمن الدولي حيث يتم حظر عضوية فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، في العديد من القضايا في الولايات المتحدة، لقد رفضت المحاكم الاتحادية حجج الحصانة السيادية التي أثيرت من قبل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي مفادها أن فلسطين هي دولة وبالتالي مصانة من دعوى بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 1991. وما ألقى بظله بشكل كبير على المحاكم الأمريكية هو حقيقة أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترف بفلسطين.

17. بالرغم من أنه يبدو من المعلومات على شبكة الانترنت أن 135 دولة تعترف حاليا بفلسطين، لم تقم فلسطين بنشر نصوص الاعترافات الفردية. لذلك، من غير الواضح مدى أهمية هذه الاعترافات أو حتى ما اعترفت به هذه الدول بالتحديد. وعلاوة على ذلك، فإن الصعوبة تكمن في أن الدول التي تعترف حاليا بفلسطين لا تختلف عن الدول التي اعترفت بفلسطين في الجزائر في عام 1988. بينما يقول بعض المحامين أن فلسطين كانت دولة منذ عام 1988، غالبية المحامين الدوليين لم يقبلوا هذه الحجة لأن فلسطين كانت تفتقر إلى حكومة مسيطرة على أراضي في تلك المرحلة، وفي عام

1988 كانت منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال في تونس ولم تكن قد انتقلت بعد إلى غزة وأريحا. إضافة لذلك، فبالرغم من التوقعات المتزايدة التي أنتجتها أوسلو، ما زالت إسرائيل هي القوة المحتلة في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.

18. إضافة لما سبق، فإن الغالبية العظمى من الدول المعترفة بفلسطين لا تزال هي الدول العربية ودول العالم الثالث ودول حركة عدم الانحياز، وهناك اثنتين فقط من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي – وهما الصين وروسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) – اللتان تعترفان بفلسطين. ولكن أين هي نصوص الاعتراف من الصين والاتحاد السوفياتي؟ وما الذي اعترفت به الصين والاتحاد السوفياتي في عام 1988؟ وهل اعترفتا بفلسطين كدولة وإذا كان الأمر كذلك فماذا قصدوا بهذا؟ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هل قامت الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991 (مثل أرمينيا ومولدوفا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا) بالحفاظ على اعتراف الاتحاد السوفيتي لفلسطين؟ من خلال المعلومات المتاحة على شبكة الانترنت لا يبدو أن أيا من هذه الدول تعترف بفلسطين.

19. في الوضع المثالي، ينبغي أن يكون لدى القيادة النسخ الأصلية لجميع وثائق الاعتراف من الدول الأخرى. قد ترغب وزارة الخارجية الفلسطينية في النظر إلى مسح هذه الوثائق وتحميلها على شبكة الإنترنت. لا يُدرِج نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) سوى اثني عشر اعترافا. في هذا الصدد، من المفيد للقيادة أن يكون لديها موقع على شبكة الانترنت، وربما على غرار موقع كوسوفو (http://www.kosovothanksyou.com/) بحيث لا يدرج الموقع كل الدول التي اعترفت بكوسوفو فحسب ولكن عليه روابط الكترونية لنصوص الاعتراف أيضا. إن موقع "ويكيبيديا" غير جدير بالاعتماد والروابط على موقع وزارة الخارجية لفلسطين لا تعمل. قد يكون من المفيد لكوسوفو وفلسطين أن يتبادلا المعلومات، حيث أن هناك مصلحة مشتركة في تحقيق الاستقلال من خلال الاعتراف.

20. بعدما يتم جمع نصوص الاعتراف لفلسطين ينبغي دراسة وتحليل هذه النصوص. ما الذي تعترف به الدول؟ بالنسبة للدول التي تعترف بفلسطين وإسرائيل على حد سواء، كيف تقوم هذه الدول بتمييز اعترافها لفلسطين عن اعترافها بإسرائيل؟ هل تذكر نصوص الاعتراف خطوط وقف إطلاق النار لعام 1949 أو قرار مجلس الأمن رقم 242 على سبيل المثال؟ كيف تختلف نصوص الاعتراف من عام 1988 عن نصوص الاعتراف الأكثر حداثة؟ ما عدد الدول التي لديها علاقات دبلوماسية فاعلة مع فلسطين؟ لماذا لم تفتح بعض الدول سفارات لها في فلسطين؟ إذا كانت إسرائيل تمنع الدول من فتح سفارات في رام الله أو القدس فينبغي ملاحظة هذا.

21. في هذه الأثناء ينبغي على القيادة الشروع في حملة جديدة للحصول على مكانة دولة لإقناع دول أوروبا الغربية التي لم تعترف بفلسطين حتى الآن للقيام بذلك. بعد اعتراف السويد والفاتيكان بفلسطين، ينبغي أن يكون الهدف من الدبلوماسية الفلسطينية هو مواصلة تشجيع دول الاتحاد الأوروبي التي تدعم فلسطين لتحذو حذو السويد. وفي حين أن الأصوات في برلمانات الاتحاد الأوروبي حول الاعتراف بفلسطين مشجعة، فهي رمزية فقط، وليس لها وزن في محكمة قانونية. إضافة لذلك، تشير العديد من القرارات البرلمانية إلى المفاوضات مع إسرائيل. ينبغي أن تستلهم القيادة من اعتراف السويد بفلسطين، واستخدام الحجج السويدية لتشجيع الدول الأخرى للاعتراف بفلسطين وسؤال هذه الدول حول ما إذا كانت ستتبنى توصيات البرلمان الأوروبي التي تنادي إلى "الاعتراف بالتوازي مع المفاوضات" من أجل المساعدة في إطلاق عملية سلام ذات مغزى أكبر.

22. قالت فرنسا أنها ستعترف بفلسطين في حال فشل المفاوضات، وقالت المملكة المتحدة انها ستعترف بفلسطين عندما تكون الظروف منسبة لذلك. ينبغي على القيادة الفلسطينية أن تُذكّر مؤيديها في المملكة المتحدة وفرنسا بمواقف الأحزاب السياسية الداعمة لاقامة دولة فلسطينية. ان الاعتراف بفلسطين سواء من المملكة المتحدة أو فرنسا سيشجع الدول الأخرى للاعتراف بها، ويمكن أن يؤثر هذا على بلدان الكومنولث والدول الفرانكفونية غير المعترفة بفلسطين للاعتراف بها. إذا قاومت المملكة المتحدة وفرنسا الاعتراف بفلسطين، ينبغي على القيادة السعي وراء الاعتراف من الدول الصغيرة مثل جمهورية ايرلندا والبرتغال واليونان وفنلندا ولوكسمبورغ وليختنشتاين الخ.

23. لأسباب تاريخية، قد يكون من الممكن اقناع جمهورية ايرلندا إلى الاعتراف بفلسطين حتى لو لم تقم بذلك المملكة المتحدة. من المناسب في هذا السياق أن يكون هناك زيارة إلى ايرلندا يقوم بها وفد فلسطيني رفيع المستوى، ربما في طريقه إلى المملكة المتحدة. قد ترغب القيادة الفلسطينية أيضا في استكشاف ما إذا كانت الحكومة اليونانية المنتخبة مؤخرا ستعترف بفلسطين (فقبرص تريد هذا مثلا). كما تجدر الإشارة إلى أن النرويج وسويسرا وليختنشتاين ومقدونيا ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي وبالتالي فهم ليسوا مرهونين بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. كان هذا هو الحال مع أيسلندا، التي قررت بشكل مستقل الاعتراف بفلسطين في عام 2011. لعبت النرويج دورا حاسما في عملية أوسلو، وبعد اعتراف السويد وتعليقات نتنياهو، ينبغي على الرئيس عباس أن يطلب رسميا من النرويج الاعتراف بفلسطين.

24.إن الدول التي يمكن إقناعها للاعتراف بفلسطين - خارج أوروبا الغربية - تشمل جامايكا، وميانمار، وسنغافورة. تم قطع ميانمار عن العالم لسنوات عديدة، وجامايكا وميانمار وسنغافورة هي دول أعضاء في حركة عدم الانحياز. قد يكون من المناسب القيام بزيارة من وفد رفيع المستوى إلى جامايكا، وميانمار، وسنغافورة (ربما في الطريق إلى ميانمار). يمكن للصين أن يساعد في ما يخص ملف ميانمار ويمكن لإندونيسيا المساعدة في ملف سنغافورة. كما أن هناك مجتمع فلسطيني مؤثر في جامايكا. لدى جامايكا أيضا قاض في محكمة العدل الدولية. يمكن لجنوب أفريقيا أن يساعد ربما في فتح الأبواب للتواصل مع المجتمع الكاريبي. وبالتالي قد يكون من الحكمة إقامة علاقات أوثق مع جامايكا وغيرها من البلدان الكاريبية إذا أخذت فلسطين بعين الاعتبار خيار محكمة العدل الدولية.[1] ينبغي أن تشمل الجهود المبذولة لإقناع الدول الاعتراف بفلسطين زيارات وفود رفيعة المستوى كلما أمكن ذلك. ليس بالضرورة أن تكون هذه الزيارات رسمية وينبغي على القيادة أن تستفيد من مجتمع الشتات الفلسطيني كما فعلت على سبيل المثال في جمهورية الدومينيكان وتشيلي وكوستاريكا. ينبغي التوسع في توظيف خدمة فلسطين الدبلوماسية وتعيين قناصل فخريين في البلدان التي ليس فيها ممثلين لفلسطين كما هو الحال في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وتعيين السفراء غير المقيمين في الدول التي تعترف بفلسطين.

25. عند تقديم هذه الطلبات للاعتراف، يجب على القيادة أن تشرح للدول لماذا الاعتراف بفلسطين الآن من مصلحتها، (من أجل إنقاذ حل الدولتين والخروج من حالة اللامبالاة والبيئة السياسية المتدهورة في المنطقة والترويج لتحقيق حل سلمي للدولتين)، ولماذا ينبغي على هذه الدول أن تجازف بهذا لأنها إن فعلت ستلقى الكثير من الشكوى والتأنيب من إسرائيل. فيما يخص اوروبا، سيكون على القيادة تأطير الحجة السياسية للاعتراف عن طريق الرجوع إلى عملية السلام وأن تشرح بأن الاعتراف ستنقل الأطراف أقرب إلى اتفاق الوضع النهائي استنادا إلى معايير حل الدولتين المتعارف عليها منذ أمد طويل والتي عليها إجماع دولي واضح أصلا. ومع أن الحجج القانونية مهمة، فهي لا تمثل الأسباب الرئيسية لتعترف الدول ببعضها البعض. قد تستعمل الدول الحجج القانونية لتبرير قراراتها السياسية ولكن الدافع هو السياسة. عندما تسعى فلسطين وراء اعتراف من دولة ما، ينبغي ترتيب زيارة رفيعة المستوى إلى هذه الدولة ودعم هذه الزيارة بالضغط الجماهيري الذي تساعده استراتيجية إعلامية لزيادة ظهور المسألة السياسية والترويج لها.

---

[1] قد تساعد عضوية فلسطين في الكومنولث في الحصول على المزيد من الاعترافات من دول البحر الكاريبي (بالإضافة إلى دول المحيط الهادي). تتم معالجة كيفية انضمام فلسطين إلى الكومنولث أدناه

26. إضافة لهذا وبمنأى عن العضوية في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، على فلسطين الأخذ بعين الاعتبار تقديم طلب العضوية في منظمات دولية إضافية. ويمكن أن يشمل هذا تقديم مذكرة حول اهتمامها إلى الكومنولث وتقديم طلب للانضمام إلى جمعيات الكومنولث. إن العضوية في مؤسسة الكومنولث أو في جمعيات الكومنولث تمهيدا للانضمام إلى أمانة الكومنولث يمكن أن تساعد القيادة الفلسطينية في الحصول على اعترافات إضافية، وخصوصا من الدول الأعضاء في الكومنولث الواقعة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وكثير من هذه الدول هي بلدان صغيرة معزولة لا تشارك عادة في المناسبات الدبلوماسية الكبيرة.

IV. معضلة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

27. إن الأمم المتحدة - كمنظمة من الدول المستقلة – لا تقوم بالاعتراف بالدول ولكن الدول نفسها تعترف ببعضها البعض. ولكن العضوية في منظمة دولية مثل الأمم المتحدة تعتبر إقرارا من الأعضاء بأن كيان ما هو دولة. ولأن طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة في عام 2011 يتم تعطيله في مجلس الأمن، قامت فلسطين بتقديم طلب عضوية مع اليونسكو وتبع ذلك تعزيز المكانة في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دولة مراقب غير عضو بدلا من كيان مراقب فقط. (تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطيةً وتمثيلاً). بعد أن تم قبول طلب فلسطين للعضوية من قبل اليونسكو في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، قامت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بسحب تمويلهما من اليونسكو وهددتا بسحب التمويل من أي وكالة متخصصة أخرى تقبل فلسطين كعضو.

28.فيما يلي الوكالات الخمسة عشر المتخصصة للأمم المتحدة:

منظمة الأغذية والزراعة (فاو - FAO)
المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو – ICAO)
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
منظمة العمل الدولية (ILO)
المنظمة البحرية الدولية (IMO)
صندوق النقد الدولي (IMF)
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو - UNESCO)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو – UNIDO)
الاتحاد البريدي العالمي (UPU)
مجموعة البنك الدولي (WBG)
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)
المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)
منظمة الصحة العالمية (WHO)
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو - WIPO)
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)
منظمة السياحة العالمية (UNWTO)

29. توجد لدى كل وكالة متخصصة قواعدها المختلفة لقبول الأعضاء، ومن الأسهل الانضمام إلى بعض الوكالات أكثر من غيرها. كما تم ذكره، فلسطين حاليا عضوا في اليونسكو. الولايات المتحدة ليست عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) على الرغم من أن إسرائيل هي عضو فيها. كما أن الولايات المتحدة ليست عضوا في منظمة السياحة العالمية، على الرغم من أن إسرائيل هي عضو فيها. ولأن الولايات المتحدة ليست عضوا في هذه الوكالات، فهي لن تكون خاضعة لقطع تلقائي للتمويل من الكونغرس أو تخفيضات لهذا التمويل في حال تم قبول فلسطين كعضو فيها.

30. نتيجة لقبول فلسطين في اليونسكو، أصبحت مؤهلة للتقدم بطلب للانضمام إلى يونيدو. أما فيما يتعلق بمنظمة السياحة العالمية، فإن فلسطين مؤهلة لتصبح عضوا منتسبا، ولكن العضوية الكاملة تكون مقصورة فقط على "الدول ذات سيادة". مع هذا، يمكن لفلسطين، أن تدفع بالقضية إلى الواجهة من خلال الإصرار على التصويت. في هذه الحالة يجب أن تتم الموافقة على عضويتها من قبل الجمعية العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء كاملي العضوية الحاضرين والمصوتين وبشرط أن تكون هذه الأغلبية هي أغلبية الأعضاء كاملي العضوية في المنظمة.

31. نتيجة للتشريعات في الكونغرس، يجب على فلسطين توخي الحذر عند التقدم بطلب للانضمام إلى الوكالات المتخصصة بسبب احتمالية قطع التمويل عن السلطة الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة بالإضافة إلى قطع التمويل عن الوكالات والذي سيلحق الأذى بغير حق بأصدقاء فلسطين وخاصة بالنسبة لأصدقاء فلسطين في افريقيا على سبيل المثال لا الحصر حيث البعض منهم يعتمد على المساعدات التي تقدمها هذه الوكالات. في عام 2015 قام الكونغرس بسنّ تشريع جديد يسمى (قانون التخصيصات المستمرة والموحدة) وهذا القانون يسمح بحجب المساعدة عن السلطة الفلسطينية في حال "حصل الفلسطينيون على نفس صفة الدول الأعضاء أو عضوية كاملة كدولة في الأمم المتحدة أو أي وكالة متخصصة تابعة لها خارج اتفاق تمّ التفاوض عليه بين إسرائيل والفلسطينيين." لكن يمكن لوزير الخارجية (الأمريكي) أن يتنازل عن هذا التقييد "إذا صادق الوزير للجان التخصيصات بأن القيام بذلك يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة ويقدم تقريرا لهذه اللجان بحيث يفصّل فيه كيف أن التنازل واستمرار المساعدات سوف يساعد عملية السلام في الشرق الاوسط."

32. قبل عام 2015، كان يمكن لفلسطين أن تطلب الانضمام إلى يونيدو أو منظمة السياحة العالمية لأن عضوية فلسطين في هذه الوكالات ما كان لينتج عنها قطع أو تخفيض تلقائي في التمويل لهذه الوكالات لأن الولايات المتحدة ليست عضوا فيها.

ولكن ابتداءً من العام 2015، أصبحت القيادة الفلسطينية تواجه احتمالية قطع التمويل للسلطة الفلسطينية أو تقليله من الولايات المتحدة إذا تقدمت بطلب للانضمام إلى يونيدو أو منظمة السياحة العالمية بسبب ذلك القانون. لذا، فيما لو فكرت القيادة بالانضمام إلى يونيدو أو منظمة السياحة العالمية، عليها أن تحاول إقناع وزير الخارجية مسبقا للتنازل عن التقييد المشار إليه لأسباب تتعلق بمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

33. طبعا يمكن للقيادة أن تتبنى وجهة نظر أن تشريع الكونغرس لا يهمها وانها غير مسؤولة عن الضرر الذي يمكن أن يتسبب به الكونغرس. في هذا السياق يمكن للقيادة أن تأخذ الاستراتيجية التالية في الحسبان:

(أ) التكلم علنا عن خطة للانضمام إلى الوكالات ولكن اتّباع نهج تدريجي تقوم فيها فلسطين بالانضمام إلى الوكالات الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في مراحل لاحقة؛

(ب) اختيار الوكالات التي تسبب قدرا كبيرا من الازعاج للولايات المتحدة إذا فقدت صوتها في الوكالة بسبب سحبها للتمويل؛ ولكن

(ج) اختيار الوكالات بحيث أن سحب التمويل الأمريكي منها لن يكون له تأثير سلبي على المستوى الإنساني في أي مكان في العالم؛ و

(د) الاتفاق على استراتيجية احتياطية لدعم التمويل مع حلفاء رئيسيين في المنطقة وخارجها في حال تم سحب التمويل الأمريكي للسلطة الفلسطينية.

بعد أن تقوم فلسطين بالتصريح عن خطتها للانضمام إلى الوكالات المتخصصة، بإمكانها قياس رد فعل الولايات المتحدة وحلفائها، لترى ما إذا كانوا على استعداد لجلب إسرائيل إلى طاولة المفاوضات. في حال قاومت إسرائيل الضغط الممارس عليها، ينبغي على القيادة بعد ذلك أن تحاول الانضمام إلى تلك الوكالات التي لها أهمية أقل لدى الولايات المتحدة مثل يونيدو ومنظمة السياحة العالمية قبل أن تهدد بمحاولة الانضمام إلى تلك الوكالات التي ربما سيتسبب الانضمام إليها بقدر كبير من الازعاج للولايات المتحدة. لكن قبل التأمل بهذا النهج، ينبغي على القيادة أن تضمن وجود اموال لحالات الطوارئ يمكنها الوصول إليها بما في ذلك تعبئة شبكة الأمان المالية العربية المُطالَب بها تكرارا.

34. بمنأى عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، قد تنظر فلسطين إلى التقدم بطلب للانضمام إلى منظمة الانتربول الشُرطية في ليون، فرنسا. ولأن منظمة الانتربول ليست من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، لا يمكن قطع التمويل عنها أو تقليله من قبل الكونغرس الأمريكي. يمكن لأي دولة ترشيح أي جهاز شُرطة رسمي ليكون عضوا في الانتربول ما دامت وظائف هذا الجهاز الشرطي تقع ضمن إطار أنشطة المنظمة. يجب تقديم طلب العضوية إلى الأمين العام من قبل الهيئة الحكومية المختصة. تخضع العضوية إلى موافقة الأغلبية بنسبة ثلثي أعضاء الجمعية العامة لمنظمة الانتربول (وينبغي عدم الخلط بين هذه الجمعية العامة والجمعية العامة للأمم المتحدة). إن الأمين العام الحالي هو يورغن شتوك وهو ألماني الجنسية. قد تكون العضوية لفلسطين في الانتربول مفيدة وخاصة الآن بعد انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

V. مزايا طلب الانضمام إلى الكومنولث

35. إضافة إلى صياغة خطة للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، هناك رابطة حكومية مشتركة أخرى قد ترغب فلسطين بالانضمام إليها وهي الكومنولث. تعتبر إحدى مزايا السعي وراء العضوية في الكومنولث أن الولايات المتحدة وإسرائيل ليستا أعضاء فيه، وهذا يعني أن تأثيرهما محدود. إضافة لذلك، فإن عملية قطع التمويل أو تقليله من الكونغرس الأمريكي التي تُطبَّق على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والسلطة الفلسطينية لا يمكن تطبيقها حاليا على الكومنولث.

36. إن الكومنولث هو أقدم رابطة سياسية في العالم ويعتبر – بعد الأمم المتحدة – أكبر إطار متعدد الأطراف للتعاون وبناء الإجماع في العالم. ولكن يختلف الكومنولث عن الأمم المتحدة في انه لم يأت إلى حيز الوجود من خلال اتفاقية مما يمكّنه من العمل بمرونة أكبر من الأمم المتحدة.

37. لعب الكومنولث دورا محوريا في مكافحة نظام الفصل العنصري (الابارتايد) في جنوب افريقيا حتى عندما استمرت المملكة المتحدة في المحافظة على علاقاتها مع بريتوريا.

38. تتألف عضوية الكومنولث من 53 دولة مستقلة وذات سيادة متساوية والكثير منها لديها روابط دستورية مع المملكة المتحدة (مثل استراليا وكندا ونيوزيلندا) أو كانت لها ارتباطات دستورية تاريخية مع المملكة المتحدة (مثل الهند وباكستان وماليزيا). انضمت بلدان أخرى في السنوات الحديثة إلى الكومنولث ولم يكن لديها روابط دستورية تاريخية مع المملكة المتحدة ولكن سُمِح لها بالانضمام لأن لها روابط دستورية مع أعضاء قائمين من الكومنولث (مثل رواندا والسنغال والكاميرون).

39. هناك العديد من دول حركة عدم الانحياز ودول صغيرة نامية من أعضاء الكومنولث الذين قد ينظروا بايجابية إلى طلب انضمام تتقدم به فلسطين. تشكل الدول التالية الأعضاء الحاليون للكومنولث:

افريقيا: بوتسوانا والكاميرون وغانا وكينيا وليسوتو ومالاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا ونيجيريا ورواندا وسيشل وسيراليون وجنوب افريقيا وسوازيلاند واوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

آسيا: بنغلادش وبروني دار السلام والهند وماليزيا والمالديف وباكستان وسنغافورة وسريلانكا.

منطقة البحر الكاريبي والأمريكتين: انتيغوا وبربودا وجزر البهاما وباربادوس وبيليز وكندا ودومينيكا وغرينادا وغايانا وجامايكا وسانت لوسيا وسانت كيتس ونيفيس وسانت فنسنت وغرينادين وترينيداد وتوباغو.

اوروبا: قبرص ومالطا والمملكة المتحدة.

منطقة المحيط الهادئ: استراليا وفيجي وكيريباتي وناورو ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتونغا وتوفالو وفانواتو.

40. يعتبر الشرق الاوسط المنطقة الوحيدة في العالم التي يفتقر فيها الكومنولث إلى التمثيل. في السابق، كانت هناك دلالات حول الاهتمام بالانضمام من قبل الجزائر واليمن ولكن لم يُتابَع الموضوع. كان يُنظر إلى طلب جنوب السودان بايجابية إلى أن اندلعت الحرب الأهلية. أبدى ياسر عرفات اهتمامه بالانضمام في العام 1997.

41. اعترف 33 عضوا في الكومنولث بفلسطين وهم: انتيغوا وبربودا وبنغلادش وبيليز وبوتسوانا وبروني دار السلام وقبرص وغانا وغرينادا وغايانا والهند وكينيا وليسوتو ومالاوي وماليزيا والمالديف ومالطا وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا ونيجيريا وباكستان وبابوا غينيا الجديدة ورواندا وسانت فنسنت وغرينادين وسيشل وسيراليون وجنوب افريقيا وسريلانكا وسوازيلاند واوغندا وتنزانيا وفانواتو وزامبيا.

42. هناك 20 عضوا في الكومنولث لم يعترفوا بفلسطين وهم استراليا وجزر البهاما وباربادوس والكاميرون وكندا ودومينيكا وفيجي وجامايكا وكيريباتي وناورو ونيوزيلندا وسانت لوسيا وسانت كيتس ونيفيس وساموا وسنغافورة وجزر سليمان وتونغا وترينيداد وتوباغو وتوفالو والمملكة المتحدة.

43. في البداية، ستجد فلسطين انه من الاسهل الانضمام إلى مؤسسة الكومنولث وجمعياته. إن مؤسسة الكومنولث هي منظمة مشتركة بين الحكومات وتقع في نفس المبنى في مدينة لندن الذي يحوي الأمانة ولكن المؤسسة تعمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في عدد من القضايا مثل مساواة النوع الاجتماعي والثقافة وغيرهما. إن جمعيات الكومنولث تشمل اتحاد ألعاب الكومنولث وجمعية الكومنولث البرلمانية ومنتدى الكومنولث للحكومة المحلية ومنظمة الكومنولث للاتصالات. تعتبر هذه الجمعيات كلها أطراف فاعلة في الكومنولث وتلتقي على المستوى الوزاري

وتؤثر على العمليات المتعلقة باجتماعات رؤساء حكومات دول الكومنولث. فلسطين مؤهلة منذ فترة من الزمن للانضمام إلى الجمعيات لأن صفة الدولة لا تعتبر شرطا مسبقا للانضمام ولهذا السبب فإن البعض من اقاليم المملكة المتحدة عبر البحار مثل برمودا وجزر توركس وكايكوس هم أعضاء فيها. إن تكاليف الانضمام إلى الجمعيات ضئيلة وليس لدى رؤساء الحكومات أي سلطة حول اتخاذ قرارات العضوية الفردية في جمعيات الكومنولث.

44. من المنطقي أن تتقدم فلسطين بطلب للانضمام إلى مؤسسة الكومنولث واتحاد ألعاب الكومنولث وجمعية الكومنولث البرلمانية ومنتدى الكومنولث للحكومة المحلية ومنظمة الكومنولث للاتصالات قبل التقدم بطلب انضمام إلى الأمانة. بعد ذلك، بإمكان فلسطين أن تستغل موقعها في الجمعيات مثل الجمعية البرلمانية، من أجل قياس مستوى اهتمام أولئك الأعضاء في الكومنولث التي تعترف بفلسطين أصلا. ولدعم وتعزيز قبول الطلب الفلسطيني لدى الأمانة، قد ترغب فلسطين بالتشاور مع الديوان الملكي في عمان حول تقديم طلب أردني-فلسطيني مشترك للانضمام إلى أمانة الكومنولث كدول أعضاء. بإمكان كل من فلسطين والأردن التعبير بصراحة ووضوح في طلبهما للانضمام بأن أيا منهما لن يقبل الدخول كعضو إلا إذا سُمِحَ لفلسطين والأردن على حد سواء الانضمام كدول منفصلة ومتساوية.

45. إن الفقرة 87 من بيان كمبالا (23-25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007) تفصّل شروط العضوية في الكومنولث.

عضوية الكومنولث

87. قام رؤساء الحكومات بمراجعة توصيات لجنة عضوية الكومنولث واتفقوا على المعايير الأساسية التالية للعضوية:

a) كقاعدة عامة، ينبغي على البلد المقدّم للطلب أن يكون له علاقة دستورية تاريخية مع عضو كومنولث حالي في غياب اي ظروف استثنائية.

b) فـي الـظروف الاسـتثنائـية، يـنبغي النظر إلى الطلبات على أساس كل حالة على حدة؛

c) ينبغي على البلد المقدّم للطلب أن يـقبل بـقيم ومـبادئ واولـويـات الـكومـنولـث الأسـاسـية كـما هـي مذكورة في إعلان مبادئ الكومنولث لعام 1971 والموجودة في إعلانات لاحقة أخرى وأن يمتثل بها؛

d) يـجب عـلى الـبلد المـقدّم لـلطلب أن يُظهِر الالتزام بما يلي: الديمقراطية وعملياتـها بـما فـي ذلك الانـتخابات الحرة والنزيـهة والـهيئات التشـريعية المـمثِّلة؛ وسـيادة الـقانـون واسـتقلال القضاء؛ والحوكمة الرشيدة بما فـي ذلك جهاز خدمات عامة مدرب جيدا وحـسابـات عـامـة شـفافـة؛ وحـمايـة لـحقوق الإنـسان وحـريـة الـتعبير وتكافؤ الفرص؛

e) ينبغي على البلد المقدّم للطلب قبول مـعايـير وأعـراف الـكومـنولـث، مـثل اسـتخدام الـلغة الانـجليزيـة كـوسـيلة لـلتواصـل فـي الـعلاقـات بـين دول الـكومـنولـث والإقـرار بـأن المـلكة الـيزابـيث الـثانـية تـمثل رئـاسـة الكومنولث؛ و

f) يـنبغي تـشجيع الأعـضاء الجـدد لـلانـضمام إلـى مـؤسـسة الـكومـنولث والـتروي ـج لمـنظمات المـجتمع المـدنـي ومـنظمات الأعـمال الـحيويـة فـي بـلدانـهم وتـعزيـز الـديـمقراطـية

الـتشاركـية مـن خـلال تـشاورات
مجتمع مدني اعتيادية.

46. ينبغي أن لا يكون هناك أي صعوبة لفلسطين في إظهار ارتباطها الدستوري التاريخي مع عضو حالي في الكومنولث؛ وبالتحديد المملكة المتحدة حيث كانت القوة المنتدبة من عصبة الأمم في فلسطين من 1922-1948. بالمثل ينبغي أن لا يكون هناك أي صعوبة لفلسطين في قبول إعلان مبادئ الكومنولث لعام 1971 والامتثال له. في هذا السياق، من الجدير ملاحظة المادة 8:

نعارض جميع أشكال الهيمنة الاستعمارية والاضطهاد العرقي وملتزمون بمبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة. لذا سنسخر جميع جهودنا لتعزيز المساواة والكرامة الإنسانية في كل مكان ولمؤازرة مبادئ تقرير المصير واللاعنصرية.

47. إن ميثاق الكومنولث (لعام 2013) حلّ محل إعلان 1971 وهذا الميثاق هو وثيقة غير ملزمة تفصّل القيم والمبادئ الأساسية للكومنولث.

48. قد تواجه فلسطين صعوبة أكبر في تحقيق الشروط المذكورة في المادة 87 (د). مع ذلك يمكن القول بأن فلسطين ملتزمة بهذه المبادئ ولكن لا يمكنها ممارستها حتى تنهي إسرائيل الاحتلال الذي بدأ عام 1967. إضافة لهذا، يمكن الإشارة إلى أن بعض الدول الأعضاء الحاليين في الكومنولث لا يمكنها أن تظهر التزامها بالديمقراطية أو عملياتها. ينبغي أن لا يكون هناك أي صعوبات لفلسطين في تحقيق بقية الشروط في المادة 87.

49. سيكون على فلسطين أن تضمن قدرتها على دفع رسومها السنوية المستحقة للأمانة. سيكون المبلغ 100 ألف جنيه استرليني سنويا بالنسبة لدولة لديها ناتج محلي إجمالي مثل فلسطين.

50. إن أكبر صعوبة ستواجهها فلسطين في الانضمام إلى الأمانة (وليس مؤسسة الكومنولث والجمعيات) هي أن القرارات بشأن العضوية فيها تكون بالإجماع في ما يسمى المعتكف السنوي لرؤساء الحكومات. وهذا يعني أن بإمكان دولة واحدة فقط أن تعيق طلب العضوية، وهناك بعض الدول في الكومنولث والتي من المرجح أن تعارض حكوماتها عضوية فلسطين (وخاصة إذا لم يتم تقديم الطلب بالاشتراك مع الأردن) مثل أستراليا (وانتخاباتها القادمة في أوائل 2017)، وكندا (وانتخاباتها القادمة بتاريخ 19 تشرين الأول (أكتوبر) 2015). ينبغي على القيادة الفلسطينية أن تعمل بشكل وثيق مع الأردن والمملكة المتحدة - وهي أكبر مساهم في الكومنولث - من أجل التغلب على أي معارضة محتملة. إذا كان تقديم طلب مشترك مع الأردن للانضمام

إلى الكومنولث كدول منفصلة ومتساوية لا يعتبر عمليا من قبل القيادة الفلسطينية، بإمكان فلسطين أن تقترح صفقة شاملة مع إسرائيل. إن بنغلادش وبروني دار السلام وماليزيا والمالديف وباكستان لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وإسرائيل ليست عضوا في الكومنولث.

51. إن عملية تقديم الطلب إلى الأمانة تستغرق بعض الوقت ولذلك، قد لا تكون الحكومات الحالية لاستراليا وكندا والمملكة المتحدة في السلطة عندما يتم اتخاذ قرار حول العضوية. السبب في هذا يكمن في أن الأمين العام للكومنولث (السيد كامالش شارما وهو هندي الجنسية) يؤسس لجنة تقوم بزيارة رام الله لتقييم مؤهلات فلسطين للعضوية، وكل هذا يحدث قبل أن يتم تقديم الطلب أمام رؤساء الحكومات في المعتكف السنوي. بعد الزيارة، تتم صياغة تقرير من قبل اللجنة ويُقدَّم إلى وزراء الخارجية ثم يقوم وزراء الخارجية بمراجعة التقرير وبعد ذلك فقط يناقشه رؤساء الحكومات في المعتكف حيث يتم اتخاذ القرارات النهائية.

52. بما أن عملية تقديم الطلب تستغرق وقتا، يُنصَح رئيس فلسطين بتقديم "دلالة اهتمام" إلى الأمين العام حالما كان ذلك ممكنا ومن المفضل أن يتم هذا بالتوازي مع الأردن. ينبغي السعي وراء المشورة قبل صياغة الرسالة المُعبِّرة عن دلالة الاهتمام بحيث يوجد شرح لأسباب رغبة انضمام الأردن وفلسطين إلى الكومنولث وسبب أهمية الكومنولث لهما. تنتهي ولاية السيد شارما كأمين عام للكومنولث في 2016 ومن غير الواضح حتى الآن من سيحل محله. (يشمل المرشحون الحاليون البارونة آموس من المملكة المتحدة وماسكجوا ماسيري-موامبهو من بوتسوانا.)

53. بالإضافة إلى الصفة التي تصاحب الدولة عندما تصبح عضوا في الكومنولث أو عضوا في أي من جمعياته، فإن المزايا الأخرى نتيجة الانضمام إلى الأمانة تشمل تقديم المساعدة الفنية إلى الحكومة الفلسطينية. هذه المساعدة الفنية تتضمن مجال القانون بالإضافة إلى مجالات أخرى. (في هذا السياق، قد ترغب فلسطين بالانضمام إلى جمعية الكومنولث للقضاة أو جمعية محامي الكومنولث). قام المستشارون القانونيون للكومنولث بمساعدة الدول في المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتطبيقها وقدموا العون للدول في مسائل متعلقة بالتعاون الدولي في شؤون القانون الجنائي الدولي. كما يقوم الكومنولث بتوفير المساعدة التنموية من خلال صندوق الكومنولث للتعاون الفني وتشجيع التجارة والاستثمار وتخفيف عبء الديون. إضافة لذلك، ساعد الكومنولث دوله الأعضاء في حماية حقوق الإنسان ورصد الانتخابات.

54. إن العضوية في الكومنولث أو جمعياته ستقدم لفلسطين منتديات إضافية للاجتماعات والمشاورات مع المسؤولين من دول في مختلف أنحاء العالم والتي قد تؤدي إلى اعترافات إضافية لفلسطين. إذا استثنينا استراليا وكندا والمملكة المتحدة، يتبقى هناك 17 دولة أخرى في الكومنولث يمكن الطلب منها الاعتراف بفلسطين.

VI. صياغة قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة

55. أشار الرئيس عباس إلى انه سيقدم مشروع قرار آخر إلى مجلس الأمن في عام 2015. من وجهة النظر الداعية لتشجيع إسرائيل على إنهاء الاحتلال، فمن المنطقي العودة إلى مجلس الأمن، ولكن يجب أن لا يقوم وفد فلسطين في الأمم المتحدة بصياغة القرارات بنفسه، بل ينبغي ترك هذا العمل للآخرين كالفرنسيين على سبيل المثال. بهذه الطريقة، يمكن للقيادة أن ترحب بتَوَجُّه وزخم القرار الذي يتم تبنيه في نهاية المطاف وبنفس الوقت تنأى بنفسها عن أي تنازلات غير مرغوب بها (ومن الجدير بالذكر انه ستتواجد دائما التنازلات والمساومة إذا حصل تبنٍّ لنص معين). أما إذا قامت فلسطين بتقديم مشاريع القرارات بنفسها فهي ستتحمل لوحدها جميع المخاطر السياسية، والضغوط المحلية عادة تجبرهم على إدراج لغة لا يمكن قبولها على الإطلاق من قبل البعض في المجلس. وبمجرد أن يتم طرح القرار وتداوله سيجد الفلسطينيون انه من المستحيل تقريبا القيام بالمساومات الضرورية بسبب الضغط السياسي.

56. لذا من المهم أن تقوم فلسطين بإنشاء علاقة عمل وثيقة مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والسرعة هي سر النجاح، حيث أن النافذة المتاحة لاستغلال أي تحرك أمريكي بدأت تُغلَق أصلا. ينبغي على فلسطين العمل بشكل وثيق مع الفرنسيين من أجل دعم نص قرارهم إذا كانوا يتفقون معه. من الأهمية بمكان أيضا الحصول على دعم الولايات المتحدة من أجل إصدار قرار يرسم معايير حل الدولتين. إذا عزمت إسرائيل على معارضة القرار أو وضع معيقات أخرى أمام مسار المفاوضات، يمكن للفلسطينيين دوما الرجوع إلى مجلس الأمن أو في حال فشل ذلك الخيار يمكنهم الرجوع إلى الجمعية العامة. ينبغي على القيادة أن تسعى جاهدة دائما نحو الإجماع عن طريق محاولة إقناع دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة بالقرار.

57. ينبغي أن تكون لدى القيادة استراتيجية جاهزة في حال أن مشروع القرار الفرنسي الذي يدعو إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات والتوصل إلى اتفاقية سلام في غضون 18 شهر تمت معارضته بالفيتو الأمريكي أو تجاهله من قبل إسرائيل. في حال إصدار القرار ودخول إسرائيل والفلسطينيين في مفاوضات على أساس المعايير المرسومة في القرار، يتوجب أيضا وجود استراتيجية جاهزة لدى الفلسطينيين في حال فشل تلك المفاوضات.

58. إذا رفضت إسرائيل الالتزام بقرار لمجلس الأمن يرسم معايير حل الدولتين أو في حال دخولها إلى المفاوضات وفشلت تلك المفاوضات، ينبغي على فلسطين اتخاذ الخطوات من أجل صياغة قراريْن لتقديمهما إلى الجمعية العامة في هذه الأثناء. ينبغي أن تسعى مسودة القرار الأول إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي "غير القانوني"

ويدعو إلى تواجد دولي مؤقت في فلسطين. يمكن ان تكون مسودة القرار على غرار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أنهى إدارة جنوب افريقيا لجنوب غرب افريقيا في عام 1966 (وكان هذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2145 بتاريخ 27 تشرين الأول (اكتوبر) 1966). إذا تجاهلت إسرائيل الجمعية العامة بالإضافة إلى مجلس الأمن، فهذا يعني انه بعد قرار الجمعية العامة لإنهاء الاحتلال، ينبغي على فلسطين تقديم مشروع قرار آخر للجمعية العامة حيث يطلب القرار رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية حول العواقب القانونية للدول والمنظمات الدولية حول استمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين على الرغم من اعتماد قرار المعايير لمجلس الأمن وقرار الجمعية العامة الذي يدعو إسرائيل لإنهاء الاحتلال. (سيكون هذا عكس الإجراء الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بجنوب غرب أفريقيا، حيث تبع قرار الأمم المتحدة الحكم المثير للجدل الصادر من محكمة العدل الدولية بدلا من أن يسبقه.)

59. بما أن فلسطين أدعت انها دولة لاحقا لطلبها العضوية في الأمم المتحدة عام 2011، ينبغي لجميع مشاريع القرارات المستقبلية أن تحاول ذكر هذا كحقيقة. في حال الاعتراض على هذه اللغة فينبغي على فلسطين أن تأخذ حذرها من أي نص لغوي يمكن تفسيره على أن فلسطين ليست دولة؛ على سبيل المثال الإشارة إلى أراضي أو مناطق جغرافية ، أي ينبغي للقرارات أن تذكر بأن قطاع غزة يشكل جزءا لا يتجزأ من "دولة فلسطين" أو إذا تعذر ذلك "فلسطين".

60. يجب على القيادة الفلسطينية توخي الحذر عند الإشارة إلى "اتفاقات والتزامات سابقة". هذه إشارة واضحة إلى اتفاقيات اوسلو وهي لا تذكر شيئا عن دولة فلسطينية. لذا ينبغي دائما حذف أي إشارات إلى اتفاقات والتزامات سابقة.

61. إضافة إلى ما تقدم، وفيما يخص قرارات الأمم المتحدة، يفضل أن تكون الإشارات المستقبلية جازمة للدولة فلسطينية. هذا يعني انه – في اللغة الانجليزية - يجب لأداة التعريف "ال" (the) أن تسبق دائما "دولة فلسطين" (State of Palestine). لذلك ينبغي تجنب لغة كالتي استعملت من قبل الأردن في مشروع القرار المقدم منه إلى مجلس الأمن بتاريخ 30 كانون الأول (ديسمبر) 2014 الذي يشير إلى "دولة ما لفلسطين" (*a* State of Palestine). السبب هو أن مثل هذه اللغة تدل على أن فلسطين دولة افتراضية وما زال عليها أن تأتي إلى حيز الوجود، وبدلا من ذلك من الافضل الإشارة إلى دولة فلسطين باستعمال أداة التعريف (ال) (the) والقول: (the State of Palestine) أو ببساطة "فلسطين"، وهذا المصطلح الأخير فيه ميزة

الغموض.

62. ينبغي على القيادة الفلسطينية أيضا أن تحاول إدراج لغة يمكن لمحكمة العدل الدولية تفسيرها على انها ملزِمة وليست فقط نُصْحِيّة في قرارات مستقبلية لمجلس الأمن. وهكذا، وإلى الحد المسموح به، يجب على فلسطين أن تصرّ على إدراج لغة تشير إلى المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. إذا تم ذكر هذه المادة في قرار لمجلس الأمن، فسيُنظَر إلى هذا القرار بصورة أكثر جدية من قبل المجلس ومحكمة العدل الدولية. وقد أشارت محكمة العدل الدولية في اجتهادها بأن القرارات التي تشير إلى المادة 25 يمكن أن تعتبر ملزمة للمجلس من الناحية القانونية.

63. في سياق متصل، من المهم لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المستقبلية أن تذكر بوضوح أن فلسطين أو دولة فلسطين توجد أصلا ولكنها ليست مستقلة لأن إسرائيل تستمر في احتلال أراضيها بشكل غير قانوني. إن الإشارة إلى عدم القانونية أمر مهم وخاصة في حال سعت فلسطين للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول إنهاء الاحتلال، لأن الاحتلال العدواني عادة لا يعتبر ظاهرة غير قانونية. لكن من المفروض أن يكون الاحتلال العدواني مؤقتا ويجب ان لا يستمر لفترة نصف قرن. كما يجب أن لا ينتج عنه ضم الأراضي أو الاستيطان القسري على الأرض الذي يحرم الناس ذوي حق معلوم لدولة خاصة بهم من ممارسة ذلك الحق. كما تكمن أهمية وصف احتلال إسرائيل كغير قانوني في انه ينقل التركيز من أفعال إسرائيل الفردية - التي يمكن وصفها بأنها غير قانونية (مثل المستوطنات والجدار وتدمير البيوت دون أي تبرير أمني والترحيل القسري للبدو من المنطقة المسماة E1 وحصار غزة ومنع اهلها من السفر والتجارة الشرعية...الخ) - إلى الاحتلال بأكمله. ليست الإجراءات الإسرائيلية الفردية هي التي تحول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة ولكن الضم الزاحف تحت ستار الاحتلال هو الذي يمنع ذلك. إن مشروع إسرائيل الاستيطاني، إضافة إلى الطرق الالتفافية وموقع الجدار والمناطق العسكرية المغلقة كلها تمنع استقلال فلسطين.

64. بالإضافة إلى تحسين اللغة في القرارات المستقبلية، يجب على القيادة الفلسطينية أن تنقل وتغير الحوار، فبدلا من التركيز على المفاوضات يجب عليها أن تركز على الإجراءات المضادة وإنهاء الاحتلال - وخاصة في حال فشل المفاوضات. إن المفاوضات ليست هدفا بحد ذاتها. يجب على القيادة أن تظهر بأن إسرائيل كانت تستغل المفاوضات لإخفاء نواياها الحقيقية وإطالة الاحتلال وتوسيع المشروع الاستيطاني. قد يكون من المفيد إدراج لغة ومصطلحات في مشاريع قرارات مستقبلية تلمّح إلى أن إسرائيل لم تنخرط بالمفاوضات مع الفلسطينيين لإنهاء الاحتلال بنوايا حسنة.

VII. تحسين الاستفادة من الجمعية العامة للأمم المتحدة

65. على القيادة الفلسطينية أن تحسّن من استفادتها من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبدلا من تركيز معظم جهودها على مجلس الأمن المعرّض للفيتو من القوى الكبرى، ينبغي التعلم من دروس وأفعال المؤتمر الوطني الافريقي الذي استفاد من الجمعية العامة إلى درجة كبيرة في الصراع ضد الفصل العنصري (الابارتايد) في جنوب افريقيا حتى عندما استعملت فرنسا والمملكة المتحدة قوة الفيتو لديهما أكثر من مرة لحماية جنوب افريقيا في الثمانينات بعدما لم تعد الولايات المتحدة تستخدم الفيتو للقرارات المتعلقة بجنوب افريقيا.

66. هناك عدة طرق يمكن للقيادة الفلسطينية الاستفادة من خلالها بشكل أكبر من الجمعية العامة للأمم المتحدة. أولا، بإمكانها أن تطلب من الجمعية العامة إصدار قرار يدعو فيه مجلس الأمن أن ينظر مرة أخرى في طلب فلسطين للعضوية منذ عام 2011. ثانيا، في حال رفض مجلس الأمن إعادة النظر في طلب فلسطين، يمكن للبعثة الفلسطينية المُراقِبة في الأمم المتحدة أن تطرح أسئلة حول جدوى تقديم التماس إلى الجمعية العامة فيما يخص احتمالية إصدار قرار لتعزيز الحقوق الممنوحة لفلسطين في قرار الجمعية العامة رقم 52/250 (من تاريخ 13 تموز (يوليو) 1998). ثالثا، يمكن للبعثة الفلسطينية المُراقِبة في الأمم المتحدة طرح الاستفسارات حول إعطاء اللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني (CEIRPP) مهمة جديدة من الجمعية العامة بتكليفها للقيام بدراسات وجمع قوائم تشمل أسماء الأفراد والمنظمات المنخرطة في مشروع الاستيطان غير القانوني في القدس الشرقية والضفة الغربية ونشر هذه الدراسات بين الدول الأعضاء. رابعا، يمكن توجيه الجمعية العامة لإصدار قرار يصف استمرار وجود إسرائيل في فلسطين على انه مخالف لميثاق الأمم المتحدة ويشترط عليها إنهاء ذلك الاحتلال "غير القانوني" لأنه يناقض الصفة المؤقتة المتضمنة في فكرة الاحتلال العدواني وفقا للقانون الدولي الإنساني ولأن الاحتلال والمشروع الاستيطاني يثبطان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولتهم فلسطين. إذا تجاهلت إسرائيل الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن طرح مشروع قرار آخر يسعى إلى رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول التداعيات القانونية لاحتلال مطوّل موصوف على انه "غير قانوني" من قبل الجمعية العامة (انظر الفصل التاسع أدناه).

VIII. الكونغرس الأمريكي والمحكمة الجنائية الدولية

67. يعتبر انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعضويتها في جمعية الدول الاطراف خطوات هامة على الطريق نحو الحصول على صفة الدولة. لكن بسبب القيود الموضوعة على أجهزة إنفاذ القانون في فلسطين ونظامها القضائي نتيجة للبروتوكول القانوني التابع للاتفاق المؤقت لعام 1995 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فإنه من غير الواضح ما إذا كان إجراء المحكمة الجنائية الدولية سيتجاوز مرحلة التحقيق الأولي. من المهم الاستدراك أن فتح تحقيقا تمهيديا لا يعني بالضرورة أن تحقيقا سيلحق ذلك؛ حيث تم إغلاق العديد من تحريات المدعي العام التمهيدية بدون فتح تحقيقات لاحقة. في حال رفض المدعي العام فتح تحقيق وبحسب الأسباب لهذا الرفض، بإمكان فلسطين إما أن تطلب من المدعي العام إعادة النظر في هذا القرار أو تقديم التماس إلى الدائرة التمهيدية لمراجعة القرار. لكن هذا سيستغرق وقتا ولذلك ينبغي أن يبقى إنهاء الاحتلال هو الهدف الرئيسي.

68. نتيجة للتشريعات المنبثقة من الكونغرس لن يكون من الضروري ولا من الحكمة لفلسطين أن تقوم بإحالة ذاتية. إن الكرة في ملعب مكتب المدعي العام. سنرى ما الذي ستوصي به لجنة تقصي الحقائق –التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة- في تقريرها حول الاعمال العدائية خلال العام المنصرم في قطاع غزة أو كيف ستكون ردة فعل إسرائيل. سنرى أيضا ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية ستنظر في قضية الاستيطان.

69. في هذا السياق، قد ترغب القيادة في النظر إلى تأسيس لجنة تحقيق وطنية لتفحص مسألة المستوطنات والإدعاءات حول جرائم الحرب المرتكبة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين في فلسطين أثناء نزاع العام الماضي في قطاع غزة. لإعطاء هذه اللجنة صبغة دولية، ناهيك عن المصداقية، ينبغي تعيين مستشارين قانونيين أجانب، أي محامين بارزين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والمانيا على سبيل المثال، بالإضافة إلى الخبراء القانونيين الفلسطينيين.

70. إضافة لما سبق، ينبغي تشجيع المحامين الفلسطينيين من أجل رفع الدعاوى في محاكم فلسطين لكي يوضَع نظام روما موضع التنفيذ بموجب القوانين الفلسطينية، ويشمل هذا رفع الدعاوى ضد الفلسطينيين لجرائم تحت النظام.

71. في هذا الشأن، ينبغي على وزارة العدل الفلسطينية أن تقوم بإعداد التشريع المُنفِّذ للمعاهدات التي انضمت إليها فلسطين بما فيها نظام روما. ينبغي منح محاكم

فلسطين الولاية القضائية على المواطنين الإسرائيليين في جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران 1967 حتى وإن كان تطبيق هذه المعاهدات ينتهك اتفاقية اوسلو.

72. على فلسطين أن تسأل الدول الصديقة الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية حول ما إذا تقدمت إليهم إسرائيل لإبرام اتفاقات عدم تسليم[2] ثنائية بهدف حماية المواطنين الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم حرب من احتمالية نقلهم إلى لاهاي، من أجل ثني الدول عن القيام بهذا. كما يجب على فلسطين تقديم الشكوى إلى الدول التي تمنح حصانات خاصة إلى الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم دولية.

73. من المفيد القيام بدراسة تشريعات الدول المحلية المتعلقة بجرائم الحرب والتواصل مع المحامين الممارسين للقانون الجنائي في دول ثالثة بنيّة رفع الدعاوى ضد المواطنين الإسرائيليين في المحاكم المحلية.

IX. هل هناك دور لمحكمة العدل الدولية؟

74. يتم تعطيل عضوية فلسطين في الأمم المتحدة داخل مجلس الأمن. للأسف ليس هناك ما يمكن القيام به حيال ذلك. إن اجتهاد محكمة العدل الدولية واضح بهذا الخصوص بالقول أن الأحقيّة تُمنَح لمجلس الأمن بالنسبة لمسائل العضوية في الأمم المتحدة. لكن اللاعضوية في الأمم المتحدة لا تعني بالضرورة أن فلسطين ليست دولة لأن مفاهيم العضوية وصفة الدولة تختلف عن بعضها البعض. على سبيل المثال، لم تنضم جميع الدول إلى الأمم المتحدة في السابق – مثل سويسرا؛ وبعض الدول – مثل اندونيسيا – انضمت ثم تركت الأمم المتحدة، ثم انضمت إليها مرة أخرى. الأمم المتحدة شبيهة بنادي للسادة النبلاء بمعنى أن العضوية ليست مفتوحة لكل دولة ولكن إذا تم قبول دولة ما فالنزعة تميل إلى عدم التشكيك بصفتها كدولة.

75. نظرا لعدم وجود وكالة دولية متعارف عليها تقوم بوصف الشروط المحددة لصفة الدولة أو تحديد متى أصبح كيان معين بمثابة دولة، بإمكان محكمة العدل الدولية أن تلعب دورا مفيدا بهذا الخصوص. لو كان لدينا رأي استشاري مدروس من محكمة العدل الدولية بحيث يتناول ادعاء فلسطين بأنها دولة – وحتى لو برز هذا الرأي تلقائيا وبشكل غير مباشر وفي الرد على سؤال يتحدى فترة الاحتلال الإسرائيلي - فسيحمل هذا الرأي وزنا أكبر من قرار منفرد تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل القرار

---

[2] ملاحظة المترجم: هنا يُقصَد عدم تسليم المطلوبين أو المجرمين.

الذي صدر عنها بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012. وبالرغم من أن رأيا استشاريا من المحكمة قد لا يؤثر على مجلس الأمن، إلا أنه يمكنه التأثير على دول أخرى للاعتراف بفلسطين أو التفكير في إجراءات مضادة (بحسب الأسئلة المطروحة). ويأمل المرء أن رأي محكمة العدل الدولية الذي يتحدى شرعية الاحتلال الإسرائيلي قد يؤدي أيضا إلى مراجعة الذات في إسرائيل أو تغيير في سياستها.

76. في حال سعت القيادة الفلسطينية للحصول على رأي استشاري آخر من محكمة العدل الدولية، فالجهة التي ينبغي عليها طلب هذا الرأي هي الجمعية العامة للأمم المتحدة. من الأفضل أن تُصاغ المسألة في الجمعية العامة وليس لدى أي هيئة أخرى للأمم المتحدة لأنه بإمكان بعثة فلسطين أن تساهك بقدر أكبر في صياغة السؤال الذي سيُرسَل إلى محكمة العدل الدولية على شكل قرار من الجمعية العامة.

77. ينبغي صياغة السؤال الموجه إلى محكمة العدل الدولية بالتشاور مع محامين خبراء قبل طرحه في الأمم المتحدة بفترة طويلة. على فلسطين التأكد من وضوح أي سؤال يتم إدراجه (أو أسئلة يتم إدراجها) في نهاية المطاف وانه يمكن إجابته. يجب أن لا تقع القيادة بنفس الخطأ الذي وقع فيه محامو صربيا في قضية كوسوفو بحيث اعادت فيها محكمة العدل الدولية صياغة السؤال. لهذا السبب يُعتَبَر التشاور مع الخبراء القانونيين ضروري لضمان صياغة السؤال بطريقة لا تسمح لمحكمة العدل الدولية الإجابة عليها بشكل صحيح فحسب ولكن بحيث يمكنها إعطاء رأي استشاري مفيد يساعد القيادة الفلسطينية على تأسيس دولة مستقلة. كما يجب استشارة محامين من ذوي الخبرة لتفادي إظهار المسألة وكأنها نزاع بين دولتين.

78. وبهذا الصدد، على الفلسطينيين ايجاد خبراء قانونيين يسهل التعامل معهم ويتمتعون بروح الفريق الواحد. كما يجب عليهم تعيين فريق قانوني يعمل مع بعضه البعض بشكل جيد ويشمل تنوعا من محامين لديهم درجات متفاوتة من الخبرات. يفضل تأسيس الفريق قبل التقاضي الفعلي بفترة كافية. على الفريق أن يتمكن من التنسيق مع الدوائر والوكالات المتعددة داخل فلسطين. في الوضع المثالي، ينبغي على فلسطين تعيين وكيلَيْن يتمتعان بصلاحيات مطلقة حتى يتمكنا من اتخاذ القرارات في أي لحظة: فمثلا يكون هناك وكيل في لاهاي ووكيل في نيويورك يمكنهما التواصل مباشرة مع المؤسسات قبل رفع التقارير إلى رام الله.

79. عند تعيين الفريق القانوني، ينبغي السعي لتوظيف خليط من الأكاديميين وأولئك الممارسين ممن لديهم خبرات واسعة في أنظمة قانونية متنوعة. من المفيد دائما تواجد محامي واحد على الأقل يتكلم الفرنسية في حالة المثول أمام محكمة العدل الدولية.

80. إن توظيف المحامين يكلف المال وقد لا يقبل المحامون العمل تطوعا وخاصة إذا كانت القضية طويلة ومعقدة. لذا على فلسطين التأكد من قدرتها على دفع أجور المحامين بمساعدات من الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي أو الدول العربية. كما ويوجد لدى الأمين العام للأمم المتحدة صندوق ائتماني لمساعدة الدول النامية في تسوية النزاعات ولدى الكومنولث صندوق مشابه لأعضائه.

81. في حال سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي المطوّل، يجب على القيادة الفلسطينية صياغة حجة تفيد بأن فلسطين أصبحت دولة تحت الاحتلال. على القيادة ان تشرح أسباب عدم قدرتها على تحقق إنشاء الدولة من خلال مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. ومن أجل دعم الحجة بأن دولة فلسطينية برزت من تحت الاحتلال، يجب على القيادة أن تعتمد على ما يسميه المحامون الدوليون "النظرية التأسيسية للاعتراف" وهذا يعني بأن فلسطين هي دولة لأن 135 دولة اعترفت بذلك وكونها عضو في اليونسكو ولأن الأمين العام للأمم المتحدة والمجلس الاتحادي السويسري قبلا المعاهدات التي قامت فلسطين بايداعها ولأن فلسطين ابرمت اتفاقيات مع الفاتيكان ومع المملكة الأردنية الهاشمية وكون المجتمع الدولي اعترف بحق الشعب الفلسطيني في دولته الخاصة منذ تاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 على الأقل.

82. لم يتم اختبار النظرية التأسيسية للاعتراف من قبل أمام محكمة وإنما تمت مناقشته فقط بين الخبراء القانونيين. النظرية التأسيسية تعتبر أن الدولة تصبح دولة عندما يتم الاعتراف بها. أما النظرية الإقرارية بالمقابل فتنظر إلى تأكيد زعم الدولة بسيادتها على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها لتثبيت شخصيتها قانونيا كدولة. النظرية الإقرارية هي النظرية المعاكسة للنظرية التأسيسية لأنها تعتبر أن الاعتراف ليس له علاقة بما تم ذكره وبأن صفة الدولة تقوم على الأمر الواقع وليس على تقدير دولة منفردا.

83. لكن لا يمكن لفلسطين أن تدّعي الاستقلال بموجب النظرية الإقرارية لأن إسرائيل تحتل فلسطين وتمنعها من الاستقلال. تشكّل فلسطين تحديا للكثير من المحامين الدوليين الذين يفضلون النظرية الإقرارية؛ أي ان صفة الدولة هي مسألة وقائع بغض النظر عن الاعترافات من دول أخرى. لكن بالنظر إلى التطورات في كوسوفو، يجادل بعض خبراء القانون الآن أن الاعتراف الدولي قد يكون بنفس أهمية السيطرة على الأراضي. إحدى المزايا التي تتمتع بها فلسطين مقارنة مع قضية كوسوفو هي أن

لفلسطين تاريخ استعماري مما يضعها في فئة قانونية مختلفة وبالتحديد فئة ينطبق فيها تقرير المصير الخارجي.

84. من أجل دعم الحجة التي تفيد بأن دولة فلسطينية تبرز من تحت الاحتلال، يجب على فلسطين أن تبين لمحكمة العدل الدولية أن 135 دولة تعترف بها وأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره –وتم التأكيد على هذا تكرارا بشكل سنوي في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء – وان إسرائيل كانت تتعمد إطالة المفاوضات مع الفلسطينيين لتوسيع المستوطنات وترسيخ الاحتلال في الضفة الغربية والقدس الشرقية وأن الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك في غزة، هو غير قانوني ويجب إنهاؤه على الفور. بما أن محكمة العدل الدولية أقرّت أصلا أن الشعب الفلسطيني لديه الحق في تقرير مصيره وفقا لرأيها الاستشاري الصادر عام 2004 بخصوص الجدار، فالعقبات الوحيدة المتبقية هي التوضيح لمحكمة العدل الدولية أن 135 دولة تعترف بفلسطين وهذه الاعترافات تكفي لتأسيس دولة وان إسرائيل كانت تتعمد إطالة المفاوضات وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية للإبقاء على احتلالها غير الشرعي ومنع استقلال دولة فلسطين.

85. سيكون مفيدا إذا استطاعت القيادة إبراز نصوص الاعترافات من 135 دولة لمحكمة العدل الدولية . قد تشير بعض الدول إلى الاعتراف في بياناتها المكتوبة ومرافعاتها الشفوية إذا قررت الظهور أمام محكمة العدل الدولية. بالإضافة إلى نصوص الاعترافات، سيتوجب على فلسطين أيضا أن تبين عدم جدية انخراط إسرائيل في مفاوضات ذات مغزى مع القيادة وبأنها كانت تستغل المفاوضات كستار لتوسيع المستوطنات. ينبغي أن يكون لدى دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية ووحدة دعم المفاوضات الوثائق اللازمة لدعم هذا الادعاء.

86. نذكر أنه عندما اعترضت الولايات المتحدة بالفيتو على مشروع قرار لمجلس الأمن يدين قرار إسرائيل بناء الجدار في الضفة الغربية في عام 2003، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية بشأن التداعيات القانونية المترتبة على بناء الجدار. في تموز (يوليو) 2004، قام 14 من أصل 15 قاضٍ بالإعلان عن رأيهم الاستشاري بأن المستوطنات والجدار والنظام المرتبط بهما تتعارض مع القانون الدولي. دعت محكمة العدل الدولية أيضا الدول بعدم مساعدة إسرائيل في بناء الجدار. لسوء الحظ لم توضح محكمة العدل الدولية بما تعنيه عندما ذكرت عدم المساعدة هذا. إذا سعى الفلسطينيون لرأي استشاري جديد من المحكمة، يمكنهم الالحاح عليها لتوضيح بشأن هذه المسألة.

87. لأن المسألة المطروحة على المحكمة عام 2003 كانت تتعلق تحديدا بالجدار، لم تستطع المحكمة معالجة القضية الأكبر المتعلقة بإنهاء الاحتلال. في عام 2003، لم يكن واضحا ما إذا كانت الدولة الفلسطينية قد ظهرت، وعلاوة على ذلك كانت الانتفاضة الثانية لا تزال مستمرة. في ضوء التطورات التي حدثت منذ عام 2003، يمكن للجمعية العامة طلب رأيا استشاريا جديدا من محكمة العدل الدولية في حال رفض إسرائيل الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. لكن هذه المرة، ينبغي النظر إلى صياغة العديد من الأسئلة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي من شأنها أن تثيرالقضايا التالية:

- الاستفسار حول الآثار القانونية للدول والمنظمات الدولية فيما يخص الاحتلال الإسرائيلي المستمر والنشاط الاستيطاني في فلسطين عقب تبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

- تقديم التوجيه والإرشاد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل إنهاء الأفعال الخاطئة وغير القانونية الناتجة عن

الاحـتلال والـنشاط
الاســـتـيـطـانـــي
الإسـرائـيلي. بهـذا
الـــصدد، يـــمكن
الاســـتعلام حـــول
تـناغـم الـعقوبـات
المـفروضـة مـن دول
فـرديـة خـارج نـظام
الأمـم المتحـدة مـع
القانون الدولي.

88. هذه الأسئلة هي مقترحات فقط – والموضوع والأسئلة المحددة التي ستصاغ تعتمد على عدة عوامل وبالأخص طريقة صياغة قرارات سابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة. يجب التركيز على أن صياغة الأسئلة لتجب عليها محكمة العدل الدولية برأي استشاري سيتعين مناقشتها مسبقا مع المستشارين القانونيين الخبراء، ويفضل ان يكون هذا النقاش مع مستشارين لديهم الخبرة في المثول أمام محكمة العدل الدولية بالإضافة إلى أفراد لديهم الكثير من الخبرات العامة. من المنطقي تشكيل مجموعة عمل من خبراء لصياغة الأسئلة المحددة.

89. وفي هذا الشأن من الحكمة أن تتشاور القيادة الفلسطينية مع الدول الصديقة في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي قبل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لضمان حضور جيد خلال المرافعات الشفوية أمام المحكمة في حال قررت القيادة السعي وراء رأي استشاري آخر. وكلما أسرعت القيادة بإخبار الدول الصديقة بقرار رجوعها إلى المحكمة سرعان ما تستطيع هذه الدول إعداد البيانات الخطية والشفوية التي تعبر عن حججها حول العواقب القانونية المترتبة عن الاحتلال والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي المطوّل.

90. ينبغي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطلب رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية أن يشير إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إسرائيل إلى إنهاء الاحتلال منذ عام 1967 وإلى المعاهدات القابلة للتطبيق بما فيها المعاهدات التي انضمت إليها فلسطين في شهر نيسان (ابريل) وكانون الأول (ديسمبر) 2014. وعلى عكس ما كان عليه الوضع في سنة 2004، بإمكان المحكمة هذه المرة أن تأخذ بعين الاعتبار رأيها الاستشاري السابق وطلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة وعضويتها في اليونسكو ومنظمات أخرى. كما ستكون لدى المحكمة العديد من تقارير الأمم المتحدة بما فيها تقرير فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول المستوطنات

الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من الأرجح أيضا أن تأخذ المحكمة في الحسبان انضمام فلسطين إلى نظام روما.

91. في محاولة الإجابة على سؤال حول الآثار القانونية للدول والمنظمات الدولية فيما يخص الاحتلال الإسرائيلي ونشاطه الاستيطاني المستمر ونتيجة للتطورات الأخيرة، يُتَوَقَّع من محكمة العدل الدولية أن تخاطب مسألة صفة فلسطين كدولة بشكل مباشر خاصة بعدما تم تبني قرارا من الجمعية العامة للأمم المتحدة يمنح لفلسطين صفة دولة مراقب في عام 2012، وأن تستفسر عن مدى خروج دولة فلسطينية من تحت الاحتلال.

92. تعتبر إحدى الميزات لطلب رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية هي إمكانية إصدار هذ الرأي في غضون أشهر فقط. فالرأي الاستشاري الذي صدر بتاريخ 9 تموز (يوليو) 2004 حول الجدار على سبيل المثال صدر بعد خمسة اشهر فقط من استماع المحكمة للمرافعات الشفوية في شباط (فبراير) 2004. لكن لا يمكن نكران أن سؤالا حول التداعيات القانونية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين – في ضوء قرار إنهاء الجمعية العامة للاحتلال – سيثير قضايا قانونية أكثر تعقيدا وقد يستغرق وقتا أطول. هناك ميزة أخرى تتمتع بها محكمة العدل الدولية مقارنة بالمحكمة الجنائية الدولية وهي انعدام وجود تشريعات من الكونغرس تتطلب من الولايات المتحدة منع التمويل عن السلطة الفلسطينية في حال طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية، لأن فلسطين ليست هي مقدمة الطلب وإنما الجمعية العامة.

93. قد ترغب فلسطين في تقديم إعلان خاص يقبل الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية بموجب المادة 35 (2) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية حيث قد تُمكّن هذه العملية فلسطين من اختيار قاضي لهذا الغرض إضافة إلى رفع دعوى مثيرة للنزاع ضد إسرائيل. إن إصدار إعلان من قبل فلسطين بموجب المادة 35 (2) ينبغي أن يتم من خلال الرئيس عباس أو رئيس الوزراء رامي الحمدالله أو وزير الخارجية رياض المالكي ويودَع مع مسجّل المحكمة.

94. ينبغي الحصول على المشورة القانونية قبل تقديم إعلان بموجب المادة 35 (2).

X. استراتيجية اليوم السابق واليوم اللاحق

95. من أجل استعمال اكبر للمحاكم الدولية، على القيادة أن تصمم استراتيجية متماسكة وفعالة قبل التفكير في اتخاذ إجراءات مع محكمة العدل الدولية واتّباع الرأي (الاستشاري) سواء كان مُستَحسَنا أم لا.

96. سيكون على القيادة إنشاء حجج ذات مصداقية لإقناع المجتمع الدولي بأن الوقت قد حان للالتجاء إلى محكمة العدل الدولية مرة أخرى بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية. في محاولة الحصول على دعم لهذا المجهود من الدول الصديقة، على القيادة الفلسطينية أن تشرح كيف أن عملية السلام أصبحت تمثيلية مصطنعة لمشروع إسرائيل الكبرى لدى نتنياهو وأن تساند هذا الشرح بالوقائع والأدلة الملموسة. كما سيكون على القيادة التوضيح ان المسألة أصبحت ملحة بشكل خاص لأن الحكومة الفلسطينية على حافة الانهيار، كنتيجة للأزمة حول شرعيتها بين المواطنين سببه الفشل في تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية بعد عقدين من المفاوضات الفاشلة. إضافة لهذا، توجد هناك احتمالية حقيقية أن يتبع فشل المفاوضات وانهيار الحكومة الفلسطينية خطر كبير لانتشار العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية وتفاقم الوضع المتفجر في غزة أصلا نتيجة لعدم رضا الجماهير الفلسطينية بالفشل في تحقيق الاستقلال الفلسطيني.

97. في ضوء هذه المشاكل، ينبغي على القيادة أن تشرح للمجتمع الدولي بأن الذهاب إلى محكمة العدل الدولية يُعتَبَر جزء من جهد دبلوماسي من أجل الاصرار على ان يحترم المجتمع الدولي التزاماته القانونية لإنهاء الاحتلال ودعم تقرير المصير الفلسطيني ويشمل هذا تحقيق استقلال الدولة الفلسطينية. كما تشرح القيادة أن هذه الالتزامات ملزمة على الدول بالرغم من عدم قدرة مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته تجاه المحافظة على السِلم والأمن الدوليين نتيجة إساءة استعمال الولايات المتحدة لقوة النقض (الفيتو).

98. في حال سعت القيادة للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية واصدرت المحكمة رأيا مستحسنا، سيكون من الأفضل العمل نحو تحقيق تصويت في مجلس الأمن تاليا لإصدار الرأي قبل الذهاب إلى الجمعية العامة. ويجب التشديد على أن هذا رأي قانوني من الجهة القضائية الرئيسة في كل فرصة ممكنة لمواجهة الإدعاء بأن آراء محكمة العدل الدولية تُعتَبَر "استشارية" فقط وبالتالي "ليست ملزمة". على بعثة فلسطين المراقِبة التنبّه بدقة وحذر للغة المستعملة في مشروع القرار وأن تنظر في استشارة المحامين الخبراء بهذا الصدد كذلك. ينبغي تجنب اللغة النُصْحِيّة.

99. يجب استخدام لغة قوية في القرارات وخاصة إذا لم يتبناها مجلس الأمن وتم تقديمها للجمعية العامة للأمم المتحدة. لذا، وعلى سبيل المثال، القرار الذي تبنته الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة للجمعية العامة في 2004 دعا جميع الدول إلى "الامتثال لالتزاماتهم القانونية كما هي مذكورة في الرأي الاستشاري". ولكن ما معنى دعوة الدول بالامتثال لالتزاماتهم القانونية؟ ينبغي على الفلسطينيين استعمال الجمعية العامة لتحديد وتوضيح ما هو المطلوب بالضبط من أجل أن تجعل اسرائيل تمتثل لالقانون الدولي، تحت طائلة سحب التجارة التفضيلية وسحب السفراء وتقديم التمويل لدراسة أكاديمية لإنشاء نظام يمكن من خلاله تنفيذ عقوبات مستهدفة ضد المستوطنات ودعم حركة المقاطعة (حركة بي دي اس BDS) الخ. قد تكون هذه فرصة جيدة لكي تقدم اللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني (CEIRPP) دراسة حول العقوبات وحول تواطؤ الأفراد والشركات في مشروع إسرائيل الاستيطاني.

100. ما هي الرسالة المركزية التي يجب نقلها؟ هل الرأي يحتوي على لغة مفيدة للمناصرة؟ ماذا عن الآراء المنفصلة؟ ماذا تريد فلسطين من المجتمع الدولي أن يفعله ليجبر إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها الدولية القانونية؟

XI. ضرورة وجود استراتيجية إعلامية فعالة

101. من الضروري استعمال استراتيجية إعلامية لزيادة الزخم قبل الالتجاء إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار من الجمعية العامية يُنهي الاحتلال الإسرائيلي "غير القانوني" وقبل السعي للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية. سيكون على القيادة مواجهة حجة إسرائيل بأن الانسحاب من الضفة الغربية سيخلف فراغا تملؤه "داعش" وغيرها من المتطرفين. على الفلسطينيين أن يقدموا الحجة بأن هذه الاحتمالية ستزداد قوة إذا انهارت الحكومة الفلسطينية نتيجة لرفض اسرائيل وقف بناء المستوطنات والتفاوض على الانسحاب إلى حدود عام 1967، حيث سينتج عن هذا الانسحاب استقلال الدولة الفلسطينية ويحقق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتطلعاته.

102. تعتبر مخاطبة التنفيذيين والمنتجين والمحررين في وسائل الإعلام الرئيسية والمعروفين بتعاطفهم مع القضية الفلسطينية أمرا ضروريا قبل اتخاذ هذه الخطوات بفترة كافية. كما ينبغي على القيادة إعداد البيانات الصحفية والكتيبات وترتيب المقابلات الإعلامية وكتابة المقالات ونشرها (في الصحف المعادية أيضا) وقصص الحالات الإنسانية في الصحف الرئيسية حيث يتم فيها شرح اسباب سعي فلسطين للاستقلال من خلال الذهاب إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. ينبغي الإعداد لكل هذا مسبقا بفترة طويلة. يتعين على القيادة العمل نحو زيادة الإعلاميين المهنيين الحكوميين خبرةً وعدداً.

103. في سياق متصل، يتحتم على القيادة العمل بشكل أوثق مع فلسطينيي الشتات. وسواء كنا نتحدث عن العالم الناطق باللغة الإنجليزية أو العربية أوالإسبانية أو الفرنسية، يمكن لفلسطينيي الشتات الانخراط بشكل أكثر فعالية مع المجتمعات المحلية المتواجدين فيها من القيادة في رام الله. لذا ينبغي حث الأمريكيين العرب على الكلام مع وسائل الاعلام الامريكية لدعم استراتيجية فلسطين وحث الفلسطينيين البريطانيين على القيام بالأمر نفسه مع الإعلام البريطاني وكذلك الأمر مع الفلسطينيين الفرنسيين في الإعلام الفرنسي وهكذا. الجماهير والمجتمعات المحلية هي أكثر تقبلا للهجات المألوفة لديها. ينبغي على القيادة أن تحاول الحصول على الدعم مسبقا من شخصيات معروفة للإعلام في الشتات والتشاور معهم عند كتابة الملاحظات للخطابات والبيانات الصحفية والقصص. من المهم أيضا الحصول على الدعم من حركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (حركة بي دي اس BDS) وحركات التضامن الدولية.

104.إضافة لما سبق، يجب على القيادة التواصل مع (فلسطينيي) الشتات بشكل مستمر حيث يمكنهم مساعدة القيادة في تنظيم الجولات لإلقاء المحاضرات والتحدث أمام الجماهير والتواصل الإعلامي والتحدث في الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية والبرلمانات وأماكن عامة أخرى. في البلدان المتقدمة، لا يكفي مجرد الحديث مع المسؤولين والدبلوماسيين. ينبغي أن يكون لدى القيادة في رام الله 6-10 ناطقين رسميين على الأقل (وفيهم خليط جيد من الذكور والإناث) ممن لديهم خبرة إعلامية وبلهجات أمريكية وكندية وبريطانية واسترالية وفرنسية واسبانية.

105. يتحتم وجود نظير لكل ناطق رسمي حتى يتم التواصل معه في كل بلد – أي أن يكون هناك شخص يمكنه التحدث مع الإعلام في الميدان في كل عاصمة ويمكنه الاتصال مباشرة برام الله. كما يجب تعيين مدير يشرف على خطوط الاتصالات بين كل هؤلاء الناطقين الرسميين في رام الله ويقوم بتنسيق الرسائل فيما بينهم.

XII. خيارات فلسطين: الحذر أم المواجهة؟

106. تم تقسيم خيارات فلسطين إلى نُهُج تتراوح بين الحذر والمواجهة. ربما قد حان الوقت للدعوة إلى نهج المواجهة (مع عدم المساس بسلميته). لم يعمل النهج الحذر بطريقة فعالة والوقت يمضي بسرعة. إن حل الدولتين يلفظ أنفاسه الأخيرة وإن الاختيار ما بين نهج المواجهة أو النهج الحذر قد لا ينقذه، ومع هذا يبقى نهج المواجهة المباشرة هو الخيار الأمثل لتغيير الأمور إلى درجة تكفي لقلب الديناميكيات وإعطاء خيار الدولتين فرصة أخيرة للنجاح. ينبغي على القيادة أن تضع جميع افعالها من الآن فصاعدا في إطار الضغط الممكن ممارسته ضد إسرائيل من أجل تحقيق صفقة حول الوضع النهائي تعالج جميع القضايا الجوهرية وتنهي الاحتلال وتحقق الاستقلال. إذا قام المجتمع الدولي بإجبار إسرائيل على الحضور إلى طاولة المفاوضات وتم التوصل إلى اتفاق، سيتم إزالة جميع الضغوطات.

نهج المواجهة

- رؤية استراتيجية جديدة من القيادة وجميع الفصائل السياسية

يتوجب على القيادة رسم رؤية واضحة لما هو مطلوب من أجل التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي مع إسرائيل، كما ينبغي تحديد الموعد الزمني لتحقيق ذلك والتهديد بشيء أسوأ إن لم يتم التوصل للاتفاق في المهلة الزمنية المحددة مثل الضغط على إسرائيل في مجلس الأمن والاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل دول اوروبية وتحرك الاتحاد الاوروبي ضد الحركة الاستيطانية بمعزل عن الاعتبارات السياسية واستنادا إلى احترام الاتحاد الاوروبي لقواعده الخاصة ودعم حركة المقاطعة (بي دي اس BDS) والعمل في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والانضمام إلى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة واتخاذ الخطوات لإنهاء التنسيق الأمني والمزيد من الاضطرابات المدنية وحل السلطة الفلسطينية مما يؤدي إلى دولة واحدة ليست يهودية.

- الدعوة إلى مقاطعة رسمية لمنتجات المستوطنات

بالإضافة إلى توضيح معايير حل الدولتين، يتعين على الرئيس عباس أن يشرح للمجتمع الدولي –في بيان رسمي - الخطوات المحددة والعملية التي ينبغي على المجتمع الدولي اتخاذها لزيادة الضغط على إسرائيل، وقد يشمل هذا دعم مقاطعة منتجات المستوطنات مثلا أو استحداث فرض ضرائب

فلسطينية على منتجات المستوطنات أو دعوة الاتحاد الاوروبي لفرض حظر كامل على منتجات المستوطنات. كما يتعين تحديد متى ينبغي رفع الضغط وتحت أي ظروف، أي عندما يتم التوصل إلى اتفاق سلام وإنهاء الاحتلال. ومهما كانت الأفعال التي تقرر القيادة القيام بها، فعليها التعبير عن موقفها بوضوح. على القيادة أن تتثبت من بعثتها في الأمم المتحدة عن كيفية اتخاذ الخطوات المطلوبة لزيادة الضغط على إسرائيل في الجمعية العامة.

- تنفيذ إضراب عام في القدس المحتلة وإسرائيل

من أجل جذب انتباه العالم من الأحداث الأخرى في المنطقة، يجب تنفيذ إضراب عام لمدة يومين، وهذا يتطلب من القيادة العمل بشكل وثيق مع أعضاء الكنيست العرب في إسرائيل ومع الفصائل السياسية في إسرائيل وفلسطين وفلسطينيي القدس الشرقية والمجموعات الدينية والجمعيات الخيرية والنقابات العمالية في القدس وإسرائيل والضفة الغربية وغزة. يجب توقيت الإضراب كي يتزامن مع الخطابات المذكورة أعلاه ولكي تقوم إسرائيل والمجتمع الدولي و الإعلام العالمي بأخذ بيان عباس وتهديداته على محمل الجد. ومن الضروري أن تقوم شريحة واسعة من الفلسطينيين في إسرائيل والقدس والأراضي المحتلة بدعم الإضراب ليكون فعالا. ولحشد الدعم من الفلسطينيين في إسرائيل، بإمكان الإضراب أن يشمل قضايا تهمهم مثل ترحيل البدو في النقب والتمييز القائم من البلديات في تقديم الخدمات وتدمير المنازل.

- عزل الحركة الاستيطانية في المنتديات الدولية

ينبغي على القيادة الطلب من لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني أن توجه الانتباه الدولي إلى أولئك الأفراد والشركات الذين يدعمون المشروع الاستيطاني. ثم بإمكان القيادة أن تستفيد من اللجنة الخاصة كي تدعو أصدقائها ليقوموا بعزل الوزراء الإسرائيليين أو أعضاء الكنيست الذين يعيشون في المستوطنات أو لديهم ارتباط وثيق بالحركة الاستيطانية من خلال رفض اللقاء بهم أو رفض منحهم تأشيرات سفر للخارج حتى تتغير السياسة الإسرائيلية. بإمكان اللجنة كتابة قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص والشركات ليتم فضحهم وإلحاق وصمة عار بهم ونشر مثل هذه القوائم بين أصدقاء اللجنة وحلفائها في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات.

- اتخاذ الخطوات للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

قد تنتج مشاكل من اتخاذ الخطوات للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة نتيجة لتشريع الكونغرس الأمريكي الداعي إلى قطع او تخفيض التمويل لهذه الوكالات وللسلطة الفلسطينية. إن فقدان التمويل الأمريكي يعني إلغاء العضوية الأمريكية مما قد يترتب عليه تداعيات وخيمة للولايات المتحدة فيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والهامة بالنسبة لها. ولكن الكونغرس الأمريكي ليس محط اهتمام فلسطين وبالتالي، إذا هددت فلسطين بالانضمام إلى بعض الوكالات المتخصصة بطريقة حذرة وذكية واستراتيجية، يصبح بالإمكان استعمال هذا النفوذ للضغط على الولايات المتحدة كي تجبر إسرائيل على التفاوض بنيّة حسنة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وحل جميع القضايا العالقة. يتعين على الرئيس عباس أو على أي مسؤول فلسطيني آخر الإعلان مسبقا عن خطة للانضمام إلى الوكالات لتفادي أي مفاجآت. يتوجب على القيادة تحديد الوكالات التي سيسبب انضمام فلسطين إليها انزعاج الولايات المتحدة والتي لا تتأثر سلبا من الناحية الإنسانية نتيجة لهذا الانضمام. كما يتوجب على القيادة أن تخطط للسعي وراء الدعم من الحلفاء في حال تم سحب التمويل بعد الانضمام لهذه الوكالات.

- إنهاء التنسيق الأمني

بتاريخ 5 اذار (مارس) 2015، صوّت المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء التنسيق الأمني مع إسرائيل، ولكن القرار غير مُلزِم واستمر هذا التنسيق. وبينما ليس هناك شك في أن إسرائيل ستكون قلقة إذا قامت اللجنة التنفيذية بإنهاء التنسيق الأمني معها، لا يوجد شك أن إسرائيل قادرة على احتواء أي اضطرابات في الضفة الغربية. مع ذلك، يجب عدم استبعاد إنهاء التعاون الأمني من منطلق مبدئي. يتحتم على القيادة أن تزرع الشعور بحدوث أزمة وشيكة من أجل تغيير ديناميكيات السياسة، وتخفيض مستوى التعاون الأمني مع إسرائيل والرفض العلني للمساعدات من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي يشكلان جزءا من حزمة خيارات لزيادة الضغط على إسرائيل.

- حل السلطة الفلسطينية

في بعض الأحيان، دعا عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية إلى "إعادة المفاتيح" إلى إسرائيل. ليس لدى إسرائيل أي اهتمام أو رغبة في تحمل المسؤوليات

المتعلقة بالمراكز السكانية الفلسطينية الرئيسة في الضفة الغربية، لأن هذا سيشكل عبئًا ماديا وأمنيا عليها. لكن حل السلطة الفلسطينية دون تأسيس حكومة فلسطينية بديلة مكانها سيتسبب في الفوضى وربما العنف الذي لا يمكن السيطرة عليه. كما أن هذا سيقوض من مطالبة فلسطين بصفة الدولة. من ناحية أخرى، على إسرائيل أن تأخذ تهديد حلّ السلطة على محمل الجد إذا كان المطلوب إحضارها إلى طاولة المفاوضات وإقناعها أن البديل أسوأ بكثير. لإعطاء التهديد المصداقية، ينبغي على القيادة النظر في عدة خيارات مثل إدانة اتفاقيات اوسلو جزئيا أو كليا وإلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي ورفض قبول التمويل الأمريكي والتمويل من الاتحاد الاوروبي أو من مصادر أخرى للمساعدات واتخاذ خطوات تقدمية لإنهاء التنسيق الأمني مع إسرائيل من خلال رفض الامتثال للتعليمات الإسرائيلية الآمرة باعتقال قادة حماس والسماح بالمظاهرات ضد القيادة (بالرغم من أن هذا قد يبدو معاكسا لما هو متوقع.)

- إدانة اتفاقيات اوسلو كليا أو جزئيا

بإمكان فلسطين تخليص نفسها من اتفاقيات اوسلو بعدة طرق؛ هذه الطرق تشمل الحجج القانونية بأن الاتفاقيات أصبحت طي الاهمال (يتوجب على القيادة التحلي بالذكاء والحصول على المشورة القانونية قبل اتخاذ هذه الخطوة). لكن من الناحية السياسية، قد تتأثر سمعة فلسطين سلبا إذا أدانت ما يعتبره العالم الخارجي اتفاقية سلام، وسيحاول نتنياهو استغلال هذا ليبيّن أن الفلسطينيين ليسوا شركاء في عملية السلام. بالمقابل، بإمكان الفلسطينيون تسليط الضوء على انتهاكات إسرائيل للاتفاقيات (ويشمل ذلك حجز الضرائب الفلسطينية والإضرار بمفاوضات الوضع النهائي كبناء المستوطنات ومعاملة قطاع غزة على أنه كيان مختلف) والفشل في الانخراط بمفاوضات ذات فائدة ومن ثم الإشارة إلى أن هذه الانتهاكات هي السبب في إدانة الاتفاقيات. يمكن أيضا إدانة أجزاء من اتفاقيات اوسلو أو الادعاء أن أجزاء من الاتفاقيات لم تعد ملزِمة، وقد يصبح هذا المسار ضروريا إذا تطورت الأمور في المحكمة الجنائية الدولية.

- تفعيل المحكمة الجنائية الدولية

دخل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ في فلسطين بتاريخ 1 نيسان (ابريل) 2015. إن تشريع الكونغرس يُعرّض السلطة الفلسطينية إلى قطع التمويل أو تخفيضه "إذا بادر الفلسطينيون بتحقيق مُفوَّض قضائيا من قبل المحكمة الجنائية الدولية أو دعموا بفاعلية مثل هذا

التحقيق والذي يُعرّض المواطنين الإسرائيليين إلى التحقيق معهم حول جرائم مزعومة ضد الفلسطينيين." في حين لا يجب أن تظهر القيادة وكأنها تؤيد التحقيق، ليس هناك ما يمنع فلسطين من تأسيس لجنة وطنية للتحقيق تتألف من خبراء محليين ودوليين بقصد النظر في الانتهاكات الحقوقية ومنح المحكمة الصلاحية لتنفيذ نظام روما أو تقديم الدعم غير الفاعل لمنظمات المجتمع المدني. كما ينبغي منح لجنة التحقيق الصلاحية لزيارة غزة والمستوطنات. سيكون من الأسهل التركيز على سياسة إسرائيل الاستيطانية لأنها لا يمكن أن تدافع عن نفسها في هذا المجال.

- كفاح سلمي ضد الفصل العنصري مقصور على الضفة الغربية

من المؤكد أن القيام بكفاح سلمي ضد الفصل العنصري في الضفة الغربية سيعيد التركيز الدولي على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويحدث هذا أصلا إلى حد كبير. لكن يتواجد دائما خطر انفجار العنف الذي يصعب احتواؤه، وسيستغل نتنياهو أي عنف –حتى لو كان موجّها ضد المستوطنين – للانتقام من الفلسطينيين بشدة. مع ذلك، إذا كان بالإمكان القيام بخطوات لضمان احتجاجات سلمية موجّهة بذكاء ضد المستوطنات والجدار في الضفة الغربية وحتى الجدار في القدس الشرقية، سيصعب على إسرائيل معارضتها. يجب أن يشكل كلا من عدم التعاون ودعم حركة "بي دي اس" (BDS) والحظر على منتجات المستوطنات جزءا من الاستراتيجية.

- انتفاضة جديدة تستهدف المستوطنات فقط

إن القيام بانتفاضة مسلحة - وحتى لو كانت تستهدف المستوطنات - سيصب في صالح نتنياهو. يجب أن تكون القيادة حذرة ومتنبهة جدا لهذا الأمر وأن تعمل بشكل وثيق مع حماس وتشرح لهم ولحركة الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية والمجموعات المشابهة أهمية الاستراتيجية السلمية الدبلوماسية وكيف أن العنف سيصب في مصلحة نتنياهو.

النهج الحذر

- استراتيجية الاعتراف الجديدة

اعترفت 135 دولة بفلسطين ولكن معظم دول الاتحاد الاوروبي لم تعترف بها بعد. إذا بدأت دول أخرى من الاتحاد الاوروبي تسير على خطى السويد واعترفت بفلسطين فإن هذا سيضغط على نتنياهو ويعزل حكومته ويدعم مطالبة القيادة بدولة على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ حزيران 1967. يتوجب على القيادة الفلسطينية التحلي بالحكمة واستغلال تعليقات نتنياهو أثناء إعادة انتخابه من أجل إثارة الرأي العام العالمي والدعوة إلى اعتراف اوسع بدولة فلسطين. ينبغي على القيادة التوضيح لتلك الدول التي اعترفت بفلسطين أن هناك مسؤوليات تترتب على الاعتراف من الجهة المعترفة كي تعدل سياساتها تجاه إسرائيل لتكون هذه السياسات متناغمة مع القانون الدولي. بعبارة أخرى، بعد الاعتراف بفلسطين، ينبغي التشديد على عدم الاعتراف بمستوطنات إسرائيل والجدار وإلا فالاعتراف لا معنى له. يتحتم على القيادة أن تقول للسويد وتايلاند وتشيلي ودول أخرى اعترفت بفلسطين أن عليهم اتخاذ الخطوات التي تتجاوز الرمزية حتى تكون اعترافاتهم فعالة.

- قرارات مجلس الأمن

عندما يتم طرح نسخة فرنسية لقرار متعلق بالمعايير في مجلس الأمن، على القيادة الفلسطينية استغلال اللحظة الراهنة لإقناع الولايات المتحدة بالسماح لإصدار هذا القرار وأن تعمل في هذا الصدد مع أعضاء المجلس من ذوي الخبرة وبدعم أمريكي. وحتى لو لم تستطع القيادة الحصول على كل ما تريده من مجلس الأمن، يمكنها متابعة الموضوع من خلال قرارات في الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. يتعين عليها إعداد مسودة هذه القرارات مسبقا.

- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

بينما تسعى القيادة لدعم قرار متعلق بالمعايير في مجلس الأمن، ينبغي عليها إنشاء مجموعة خبراء عمل لصياغة مشروع قرار في الجمعية العامة يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي فورا. يتوجب إعداد هذا مسبقا لطرحه في الجمعية العامة في حال تجاهلت إسرائيل مجلس الأمن أو لم تدخل في مفاوضات ذات معنى لتحقيق حل الدولتين. من الحصافة أن تتشاور فلسطين مع الخبراء القانونيين عند صياغة هذه القرارات وخاصة إذا رغبت القيادة في الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في قرار ثان للجمعية العامة.

- قرارات من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

يتوجب على بعثة فلسطين في جنيف العمل مع الخبراء لتقديم مشاريع قرارات تُغيِّر من اللغة المستخدمة لوصف انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. في هذه القرارات، ينبغي النظر إلى مصطلحات وتعابير تشير إلى الفصل العنصري (الابارتايد) والتدابير اللازمة لإنهاء مثل هذه الانتهاكات. تحديدا، ينبغي تسليط الضوء على الحركة الاستيطانية في إسرائيل والشركات التي تمارس أعمال تجارية في الأراضي المحتلة. على البعثة أن تعمل بشكل وثيق مع اللجنة الخاصة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في نيويورك. هذه القرارات ينبغي أن تدعم جهود المجتمع المدني وحركة المقاطعة عموما.

- إشراك محكمة العدل الدولية

إذا تجاهلت إسرائيل القرارات المذكورة أعلاه من الجمعية العامة ومجلس الأمن الداعية إلى إنهاء الاحتلال، ينبغي على القيادة النظر في متابعة هذه القرارات بقرار إضافي من الجمعية العامة يسعى لاستصدار رأي استشاري آخر من محكمة العدل الدولية. يتحتم على فلسطين البحث عن مشورة الخبراء القانونيين قبل صياغة المسألة لمحكمة العدل الدولية. الهدف من هذا هو التقليل من خطر رفض المحكمة للإدلاء برأي أو خطر قيام المحكمة بإعادة صياغة السؤال بحيث ينتج عن هذا رأي استشاري غير مفيد. ينبغي على فلسطين دراسة اجتهاد المحكمة وآراء القضاة حول القضايا المتصلة بالسؤال المتوقع مخاطبته في رأي آخر.

- الانضمام إلى منظمة الانتربول والكومنولث

من المفروض أن لا تواجه فلسطين أي مشكلة في الانضمام إلى منظمة الانتربول، وسيكون هذا مفيدا نظرا لانضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن الانضمام إلى الكومنولث ومؤسسة الكومنولث وجمعياته يُعتَبَر إشارة أخرى من هيئة معروفة ومرموقة بأن فلسطين دولة. بإمكان الكومنولث وجمعياته وهيئاته المتعددة تقديم منبر جديد لفلسطين للحصول على اعترافات من دول جديدة، بالإضافة إلى تقديم سبل الوصول إلى الخبرات الفنية والتدريب في عدة مجالات مثل صياغة التشريعات وتمويل المشاريع التنموية والجهود المتعلقة بتحقيق العدالة أمام المحاكم الدولية. كما يمكن أن يشكل الكومنولث فضاءً جديداً لوضع استراتيجيات وأفكار جديدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. على سبيل المثال، لعب الكومنولث دورا هاما في إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا حتى بعدما استمرت المملكة المتحدة بدعم نظام الابارتايد هذا في بريتوريا. ولدعم وتعزيز قبول الطلب الفلسطيني لدى

أمانة الكومنولث، ينبغي النظر في تقديم طلب أردني-فلسطيني مشترك للانضمام أو البديل وهو المقايضة مع إسرائيل. إن العضوية في الكومنولث قد تساند جهود فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. إضافة لذلك، تعتبر التكاليف المالية لعضوية الكومنولث بسيطة مقارنة بمنظمات أخرى.

107. من الأفضل اتّباع نهج مختلط يدمج بين العديد من الخيارات آنفة الذكر بحيث يتم تنفيذها بالتوازي وبالتزامن مع حملة لاعترافات جديدة. (انظر التوصيات في الصفحة 41). لكن بغض النظر عن الكيفية التي تقرر فيها القيادة السير إلى الأمام، يتوجب عليها التأكد من عدم انفجار العنف. يزداد الرأي العام العالمي دعما لصالح فلسطين ولكنه متقلب، لذا فإن أي انفجار للعنف سيقوضه. طالما حاول نتنياهو تصوير الفلسطينيين على انهم عنيفين ولا يمكن الوثوق بهم من أجل تبرير مشروعه لإسرائيل الكبرى. أي استئناف للعنف وحتى لو كان غير مقصود، من شأنه تقويض الاستراتيجية الدبلوماسية. ينبغي الإشادة بالرئيس عباس لموقفه تجاه اللاعنف ويتعين على القيادة أن تشرح للشعب الفلسطيني أسباب أهمية الاستراتيجية السلمية في هذه المرحلة.

108. يمكن استعمال النهج المختلط المذكور أعلاه والمكرر في التوصيات أدناه كنوع من النفوذ لتحذير المجتمع الدبلوماسي من العواقب التي قد تتبع الفشل في تأمين الحقوق الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني في سياق حل عادل. كما ينبغي على فلسطين أن تبني على نجاحات الاستراتيجية الدبلوماسية، وهذا العمل لا يزال جاريا، وبالرغم من انه عمل منهك وبطيء ألا أنه بدأ يؤتي ثماره. على سبيل المثال، نتيجة للجهد المتعلق بالاعترافات في عام 2011 قامت أمريكا اللاتينية بالكامل تقريبا –مع وجود بعض الاستثناءات- بالاعتراف بفلسطين. كما ان فلسطين أصبحت عضوا الآن في اليونسكو ودولة غير عضو في الأمم المتحدة وعضو في جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية. تم قبول انضمام فلسطين إلى أكثر من 24 معاهدة في نيسان (ابريل) وكانون الأول (ديسمبر) 2014 من قبل مَن تودَع لديهم المعاهدات ووفقا لذلك أصبحت دولة طرف لتلك المعاهدات. ولو لا تشريع الكونغرس الحديث لكان بإمكان فلسطين التقدم بطلب للانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو – UNIDO) ومنظمة السياحة العالمية. لكن بما أن هذا قد وَقَعَ الآن يتوجب على فلسطين أن لا تسمح بحدوثه مرة أخرى. يجب على القيادة الفلسطينية استغلال الثغرات الصغيرة قبل أن تُغلَق في الأنظمة القائمة. كما يتحتم على القيادة دمج واستيعاب الأفعال التي انجزتها والاستمرار في التصرف كدولة في المجتمع الدولي.

109.يجب على القيادة الفلسطينية استغلال اللحظة الحالية لحث الأطراف الدولية على التصرف بالشكل الصحيح. فالمملكة المتحدة قالت انها ستعترف بدولة فلسطينية حينما يكون الوقت مناسبا، ولكن الآن هذا هو الوقت. كما قالت فرنسا انها ستعترف بدولة فلسطينية إذا فشلت المفاوضات. يتعين على الرئيس عباس تذكير الرئيس هولاند أن إعادة انتخاب نتنياهو تمت استنادا إلى وعد الأخير بمنع إقامة دولة فلسطينية أثناء ولايته.

XIII. الاستنتاجات

110. يمر الوقت بسرعة وحل الدولتين يلفظ أنفاسه الأخيرة. على القيادة رسم رؤية واضحة لما هو مطلوب من المجتمع الدولي ليساعدها في الوصول إلى اتفاق الوضع النهائي مع إسرائيل. يجب ان يشمل هذا موعد نهائي لتحقيق حل الدولتين والتهديد بشيء أسوأ بكثير إن لم يتم التوصل إلى اتفاق في الموعد المحدد: أي الضغط على إسرائيل في مجلس الأمن والاعتراف بالدولة الفلسطينية من الدول الاوروبية بالإضافة إلى عمل يقوم به الاتحاد الاوروبي ضد المستوطنات ودعم حركة المقاطعة (حركة "بي دي اس") والعمل في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة واتخاذ الخطوات لإنهاء التنسيق الأمني والمزيد من الاضطرابات المدنية وحل السلطة الفلسطينية مما يؤدي إلى حل دولة واحدة ليست يهودية. ينبغي على الرئيس حشد الدعم من جميع الفصائل الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها والإعلان عن هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة للعالم بأسرع وقت ممكن.

111. بالإضافة إلى رسم الملامح العامة لرؤية إستراتيجية جديدة، ينبغي على القيادة الاستمرار في محاولة الحصول على اعترافات من دول، عن طريق تقديم الحجج السياسية حول أهمية الاعتراف في اللحظة الراهنة ومساندة هذه الحجج بتعليقات نتنياهو قبل الانتخابات والتي اعترض فيها على قيام دولة فلسطينية. ينبغي التفكير بإستراتيجية للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بحيث يتم الانضمام إلى الوكالات الأهم بالنسبة للولايات المتحدة في مراحل لاحقة. ومن الآن فصاعدا، يتحتم على الفلسطينيين زيادة وتيرة التحركات لإدراك الموعد الزمنيّ الذي يحدده الرئيس عباس في رؤيته الإستراتيجية الجديدة لإنقاذ حل الدولتين. على إسرائيل والمجتمع الدولي الاستدراك بأن هنالك خطرًا جديًا لسيناريو ذي عواقب كارثية إن لم يتصرفوا على وجه السرعة. فإنه وفي حال استمرت فلسطين بمواجهة العوائق في مجلس الأمن فإنه تنبغي الاستفادة بشكل أكبر من الجمعية العامة للأمم المتحدة على غرار ما فعل المؤتمر الوطني الافريقي في خضم جهوده للتخلص من الاستعمار واتخاذ الخطوات لإشراك محكمة العدل الدولية بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

112. في صياغة رؤيتها الاستراتيجية الجديدة، قد ترغب القيادة الفلسطينية في النظر إلى قائمة التوصيات المحتملة الواردة في نهاية هذا التقرير.

XIV التوصيات

➢ حول العلاقات مع إسرائيل

- يتعين على القيادة رسم رؤية واضحة حول ما تتوقعه من اتفاق لوضع نهائي مع إسرائيل؛ أي الموعد النهائي لتحقيق الاتفاق والتهديد بشيء أسوأ بكثير إن لم يتم الالتزام بالموعد. على القيادة أن تعبر لإسرائيل بوضوح أن الوقت المتبقي لإنقاذ حل الدولتين ينفذ بسرعة.

- لتغيير الديناميكيات السياسية مع نتنياهو، من المهم أن تخلق القيادة شعورا بإمكانية حدوث أزمة وشيكة. إن تخفيض مستوى التعاون الأمني مع إسرائيل والرفض العلني للمساعدات من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي يشكلان جزءا من حزمة خيارات لزيادة الضغط على إسرائيل.

- إذا قامت إسرائيل بضم المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية يتحتم على القيادة السعي نحو المشورة القانونية لايجاد طرق لتخليص نفسها من القيود في اتفاقيات اوسلو. كما ينبغي على القيادة تصميم حملة علاقات عامة واستراتيجية إعلامية لشرح قرارهم في إنهاء اتفاقيات اوسلو والبدء بعلاقة جديدة مع إسرائيل على أساس دولة مقابل دولة.

➢ حول العلاقات مع حماس ومجموعات أخرى

- تتوجب على القيادة العمل بشكل وثيق مع أعضاء الكنيست العرب في إسرائيل ومع الفصائل السياسية في إسرائيل وفلسطين والمجموعات الدينية والجمعيات الخيرية والنقابات العمالية في القدس وإسرائيل من أجل تنفيذ إضراب عام لمدة يومين. يجب توقيت الإضراب كي يتزامن مع الإعلان عن الخطة الاستراتيجية الجديدة لإنهاء الاحتلال والحصول على دولة مستقلة - كي تقوم إسرائيل والمجتمع الدولي بأخذ تهديدات عباس على محمل الجد. من الضروري أن تقوم شريحة واسعة من الفلسطينيين في إسرائيل والقدس والأراضي المحتلة بدعم الإضراب ليكون فعالا.

- ينبغي على القيادة النظر في الدعوة إلى انتخابات عامة تتزامن مع الموعد النهائي المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال بحيث يتم تشجيع جميع الفلسطينيين للمشاركة في هذه الانتخابات بمن فيهم فلسطينيي الشتات

(اينما أمكن ذلك). ينبغي دعوة المراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات في جميع أرجاء فلسطين: أي القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة.

- يتحتم على القيادة العمل بشكل وثيق مع حماس والجهاد الاسلامي ولجان المقاومة الشعبية، ومجموعات أخرى من هذا القبيل، لتشرح لهم أهمية الاستراتيجية الدبلوماسية وكيف أن العنف سيصب في مصلحة نتنياهو فقط. على القيادة أن تستمر في العمل الدؤوب لرأب الصدع مع حماس والوقوف كصف واحد أمام المجتمع الدولي وأن تلبي النداءات المتكررة لتحقيق المصالحة من المجتمع الدولي وجماهيرهم الفلسطينية على حد سواء.

➢ حول الاعتراف والعلاقات مع المجتمع الدولي

- يجب على القيادة استغلال اللحظة الراهنة وممارسة الضغط على الدول للحصول على الاعتراف الدبلوماسي بالدولة الفلسطينية حاليا. بالتحديد، ينبغي على القيادة الاستفادة من دعوة البرلمان الاوروبي للاعتراف "بالتوازي مع المفاوضات" وتوظيف الحجج السويدية الداعمة للاعتراف بفلسطين من أجل الحصول على اعترافات من المملكة المتحدة وفرنسا وايرلندا وفنلندا واليونان والبرتغال واسبانيا وايطاليا ولوكسمبرغ وبلجيكا والدنمارك وسلوفينيا، بالإضافة إلى الاعترافات من دول خارج الاتحاد الاوروبي التي لا تعيقها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، مثل النرويج وسويسرا.

- يُعتَبَر الاعتراف بفلسطين من قبل المملكة المتحدة وفرنسا هام جدا لإمكانية تأثيره على الدول الأعضاء في الكومنولث البالغ عددها 53 والدول الفرانكفونية غير المعترفة بفلسطين للاعتراف بها. لأسباب تاريخية، قد يكون من الممكن اقناع جمهورية ايرلندا إلى الاعتراف بفلسطين حتى لو لم تقم بذلك المملكة المتحدة. من المناسب في هذا السياق أن تكون هناك زيارة إلى ايرلندا يقوم بها وفد فلسطيني رفيع المستوى ، ربما في طريقه إلى المملكة المتحدة. كما ستعقد انتخابات عامة في كندا والدنمارك واستونيا وفنلندا والمكسيك والبرتغال واسبانيا وسويسرا في 2015. يتعين على القيادة الفلسطينية أن تسعى جاهدة في التواصل مع الداعمين للقضية الفلسطينية في هذه البلدان قبل الانتخابات وطلب الاعتراف منهم.

- ينبغي على القيادة أن تنظر في دعوة أصدقائها وحلفائها كي يقوموا بعزل الوزراء الإسرائيليين وأعضاء الكنيست الذين لديهم ارتباط بالحركة الاستيطانية

من خلال رفض اللقاء بهم حتى تتغير السياسة الإسرائيلية. على القيادة التأكد من بعثتها في الأمم المتحدة كيف يمكنها الاستفادة بشكل أكبر من اللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، كي تقوم اللجنة بكتابة قوائم لأسماء أشخاص وشركات ليتم فضحهم وإلحاق وصمة العار بهم ونشر مثل هذه القوائم بين أصدقائها وحلفائها في الأمم المتحدة.

- يتوجب على الرئيس عباس أن يشرح للمجتمع الدولي –في بيان رسمي- ما هي الخطوات اللازمة التي ينبغي للأخير اتخاذها لزيادة الضغط على حكومة نتنياهو مثل مقاطعة منتجات المستوطنات على سبيل المثال أو دعم حركة المقاطعة (حركة بي دي اس BDS) أو استحداث فرض ضرائب فلسطينية على منتجات المستوطنات أو دعوة الاتحاد الاوروبي لتنفيذ حظر كامل على منتجات المستوطنات. كما يتعين توضيح متى ينبغي إنهاء الضغط وتحت أي ظروف، ومهما قررت القيادة فيتحتم عليها التعبير عن موقفها بوضوح.

➢ في الأمم المتحدة

- يتعين على القيادة الفلسطينية أن لا تفترض حدوث أي تغيير جوهري في السياسة الأمريكية. ومع ذلك عليها أن تعمل بشكل وثيق مع إدارة اوباما في السنتين المتبقيتين لرئاسته للتثبت من المدى والظروف التي قد تكون الولايات المتحدة مستعدة فيها لمساعدة فلسطين في استراتيجيتها لنيل صفة الدولة وخاصة في ضوء معارضة نتنياهو المعلنة لقيام دولة فلسطينية. أي ما هي الظروف التي قد تكون الولايات المتحدة مستعدة فيها للامتناع عن التصويت في مجلس الأمن أو التصويت لصالح قراراته؟

- يتحتم على القيادة الفلسطينية إنشاء علاقة عمل وثيقة مع الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن لضمان إصدار قرار يرسم معايير حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. عليهم أن يسعوا بجد للحصول على تصويت لصالح القرار من الولايات المتحدة، وإذا فشلوا في هذا فلا بد من امتناع أمريكي عن التصويت ودعم من الاتحاد الاوروبي.

- في حال رفضت إسرائيل الدخول إلى مفاوضات ذات معنى لتحقيق حل الدولتين كما يتصوره قرار مجلس الأمن، يتوجب على القيادة الفلسطينية أن تسأل مجلس الأمن عن التدابير الممكن اتخاذها لإنفاذ قراره.

- إذا لم يتحرك مجلس الأمن ضد إسرائيل، فعلى فلسطين بعد ذلك التركيز على الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن لم تكن الجمعية العامة في حالة انعقاد في ذلك الوقت، ينبغي على فلسطين الدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية.

- إضافة لما سبق، يتعين على فلسطين صياغة قرارين للجمعية العامة. الغرض من قرار الجمعية العامة الأول هو إنهاء الاحتلال والسعي لتأسيس تواجد دولي مؤقت في فلسطين. في حال تجاهلت إسرائيل مجلس الأمن والجمعية العامة، يمكن تقديم مشروع قرار آخر في الجمعية العامة لإشراك محكمة العدل الدولية.

- الغرض من القرار الثاني للجمعية العامة هو طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية للدول والمنظمات الدولية حول استمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين على الرغم من اعتماد قرار الجمعية العامة الذي يدعو إسرائيل لإنهاء الاحتلال.

- يتوجب على بعثة فلسطين في جنيف العمل مع الخبراء لتقديم مشاريع قرارات تُغيِّر من اللغة المستخدمة لوصف انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. في مشاريع القرارات هذه، ينبغي تقديم المصطلحات والتعابير التي تشير إلى الفصل العنصري (الابارتايد) والتدابير اللازمة لإنهاء مثل هذه الانتهاكات، وتقديم هذه اللغة بعناية وحذر لتجنب خسارة الدعم القائم. تجب الإشارة إلى "فلسطين" أو "دولة فلسطين" في هذه القرارات. كما ينبغي تسليط الضوء على الحركة الاستيطانية والشركات التي تمارس أعمال تجارية في المستوطنات.

➢في المحاكم الدولية

- على القيادة إنشاء مجموعة عمل من الخبراء في أسرع وقت ممكن لمناقشة نصوص مشاريع قرارات للجمعية العامة ومناقشتها تحديد مع الخبراء القانونيين في حال أرادت القيادة رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية.

- من أجل تيسير مسألة الرأي الاستشاري، ينبغي أن يكون لدى القيادة الفلسطينية النسخ الأصلية لجميع وثائق الاعتراف من الدول. قد ترغب وزارة الخارجية الفلسطينية في النظر إلى مسح هذه الوثائق وتحميلها على شبكة الإنترنت. في هذا الصدد، من المفيد للقيادة أن يكون لديها موقع على شبكة الانترنت، وربما على غرار موقع كوسوفو (http://

www.kosovothanksyou.com/) بحيث لا يدرج الموقع كل الدول التي اعترفت بكوسوفو فحسب ولكن عليه روابط الكترونية لنصوص الاعتراف أيضا.

- من المستحسن للقيادة أن تأخذ بعين الاعتبار توظيف خدمات محامٍ متخصص ذي خبرة واسعة[3] من أجل متابعة انضمام فلسطين لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد ينظروا أيضا في توظيف خدمات محامي آخر من نفس النوع لقضية في محكمة العدل الدولية. كبديل آخر، هناك مكاتب محاماة تتخصص في القانون الدولي التي يمكن توظيفها ولكن قد يكون هذا الخيار مكلف جدا.

➢ العضوية في وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى

- يتعين على فلسطين الانضمام إلى منظمة الانتربول للمساعدة في الجهود في المحكمة الجنائية الدولية.

- على الرئيس عباس الإفصاح عن خطة تدرّجية للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بحيث تتقدم فلسطين بطلب الانضمام إلى الوكالات الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في مراحل لاحقة. يجب زيادة حدّة الأفعال بمرور الوقت حتى وصولا إلى الموعد الزمني الذي يحدده الرئيس عباس لتفكيك السلطة الفلسطينية، مما سيساهم في خلق الشعور بحدوث أزمة وشيكة. يتوجب على القيادة تحديد الوكالات المتخصصة التي تسبب قدر كبير من الازعاج للولايات المتحدة إذا انضمت إليها فلسطين ولكن التي لا ينتج عن الانضمام أي تأثير سلبي على المستوى الإنساني. كما على القيادة أن تسعى للحصول على دعم التمويل من الحلفاء في حال تم سحب التمويل (الأمريكي).

- ينبغي على فلسطين التقدم بطلب للانضمام إلى مؤسسة الكومنولث واتحاد ألعاب الكومنولث وجمعية الكومنولث البرلمانية ومنتدى الكومنولث للحكومة المحلية ومنظمة الكومنولث للاتصالات. تم ذكر الإجراءات للانضمام إلى هذه المنظمات ومزايا الانضمام إليها أعلاه.

---

[3] ملاحظة المترجم: في النسخة الانجايزية الأصلية لهذه الوثيقة، يستعمل المؤلف عبارة Queen's counsel هنا، وهذه العبارة تستعمل بشكل حصري تقريبا في المملكة المتحدة فقط. وهذه العبارة تشير إلى محامي لديه عشر سنوات من الخبرة على الأقل ويتم منحه هذا اللقب بعد توصية مسؤول معين في الحكومة والإقرار بذلك من قبل مجلس يتكون من تسعة أفراد.

- يتعين على القيادة الانضمام إلى جمعيات الكومنولث هذه قبل تقديم طلب مشترك مع الأردن للانضمام إلى أمانة الكومنولث، حيث يمكن بعد ذلك ممارسة الضغط من داخل المنظمة لقبول العضوية. إن طلبا أردنيا-فلسطينيا مشتركا للانضمام إلى أمانة الكومنولث كدول أطراف منفصلة سيعجب الأمانة. بإمكان فلسطين والأردن أن يعبروا بصراحة ووضوح في طلبهم للانضمام أن أيا منهما لن يقبل الدخول كعضو إلا إذا سُمِحَ لفلسطين والأردن على حد سواء الانضمام كدول منفصلة ومتساوية.

➢ مخاطبة الإعلام

- يتوجب على القيادة إقناع المجتمع الدولي أن الوقت قد حان للذهاب إلى محكمة العدل الدولية بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأثناء السعي للحصول على دعم الدول الصديقة لهذه المبادرة، ينبغي على القيادة أن تشرح كيف أن عملية السلام أصبحت تمثيلية مصطنعة لمشروع إسرائيل الكبرى لدى نتنياهو ومساندة هذا الشرح بالوقائع والأدلة الملموسة. كما سيكون على القيادة التوضيح ان المسألة أصبحت ملحة بشكل خاص لأن الحكومة الفلسطينية على حافة الانهيار نتيجة لأزمة حول شرعيتها، وبأن هناك احتمالية حقيقية أن يتبع فشل المفاوضات وانهيار الحكومة الفلسطينية خطر كبير لانتشار العنف في الضفة الغربية نتيجة لعدم رضا الجماهير الفلسطينية بالفشل في تحقيق الاستقلال الفلسطيني ونتيجة للاعتداء المستمر من الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته إضافة إلى عنف المستوطنين والمواجهات اليومية مع الجيش.

- سيكون على القيادة مواجهة حجة إسرائيل أن الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة سيخلف فراغا قد يملؤه المتطرفون. على الفلسطينيين أن يقدموا الحجة بأن احتمالية التطرف قد تزداد في الضفة الغربية وغزة في غياب أي آفاق للسلام وإذا انهارت الحكومة الفلسطينية نتيجة لرفض اسرائيل وقف بناء المستوطنات والتفاوض على الانسحاب إلى حدود عام 1967 حيث ينتج عن هذا استقلال الدولة الفلسطينية. تعتبر مخاطبة المسؤولين والمحررين في وسائل الإعلام الرئيسية أمرا ضروريا قبل اتخاذ هذه الخطوات بفترة مُعتَبَرَة. كما ينبغي على القيادة إعداد البيانات الصحفية والكتيبات وترتيب المقابلات الإعلامية وكتابة المقالات ونشرها بالإضافة إلى نشر قصص الحالات الإنسانية في الصحف الرئيسية (وفي الصحف المعادية كذلك) حيث يتم فيها بيان اسباب سعي فلسطين للاستقلال من خلال الذهاب إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. ينبغي الإعداد لكل هذا مسبقا بفترة طويلة.